



PROVISIONAL

A/37/PV.50

5 November 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس:

- العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلام والأمن الدوليين: [٢٤] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر.

82-63295/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية و عدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين :

(أ) تقرير الأمين العام A/37/365 - S/15320 و Add.1

(ب) مشروع قرار A/37/L.12

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أو د أن أذكر السادة الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية في جلستها العامة صباح هذا اليوم باقتال قائمة المتحدثين حول هذا البند في الساعة ١٧ / ٠٠ من هذا اليوم .

ان مشروع قرار قد تم تقديمه ويجرى تعميمه في الوثيقة A/37/L.12 .

السيد كونستانينو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدرج هذا البند في جدول أعمال دورة الجمعية العامة للعام الماضي بناءً على طلب ٤٣ دولة عضو . وان تدفعنا رغبة قوية لكي نعرض بحسب العمل العدواني الذي ارتكبه اسرائيل في ٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ ضد المنشآت النووية العراقية بالقرب من بغداد ، فقد حرصت قبرص على أن تكون من بين هذه البلدان الثلاثة والأربعين .

ان الأمم المحبة للسلم لا يمكنها أن تظل غير مبالية بهذا العمل العسكري الذي لم يكن له ما يبرره مطلقاً ضد دولة كان هدفها هو أن تطور برامجها النووية والتقنية للأغراض السلمية وفقاً للمعايير المقبولة دولياً لمنع انتشار الأسلحة النووية .

وكما هو معروف جيداً ، ان ضحية هذا العدوان كان طرفاً في معاهدة عدم الانتشار منذ دخولها حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠ . وخلال مناقشات الدورة الأخيرة ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي

أعلى جهاز مسؤول في هذا الشأن ، قد قدمت دليلا قاطعا على أن العراق قد قبل منذ البدايات ضمانات الوكالة لكل أنشطته النووية ، وقد تم تطبيق هذه الضمانات بصورة مرضية . وقد تم ملاحظة ذلك بشكل واسع - ولا يزال يلحظ اليوم - انه بينما يلتزم العراق بمعااهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ويقبل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل أنشطته النووية ، فان اسرائيل لا تقوم بأى منها . ومقتضى قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فان تصرف اسرائيل للمنشآت الواقعة بالقرب من بغداد هو عمل عدواني ، ويحملها مسؤولية دولية . وهذا الهجوم المدبر في عمق أراضي دولة أخرى يعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس ، فان مجلس الأمن في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، أدان بالاجماع هذا العدوان السافر وطالب اسرائيل بأن تحجم عن ارتكاب مثل هذه الأعمال والتهديدات . وعلى نفس الأساس فان الجمعية العامة في العام الماضي أدانت اسرائيل بشدة على هذا الهجوم المتعمد الذي لم يسبق له مثيل ، ضد المنشآت العراقية .

لقد طالب قرار مجلس الأمن اسرائيل بالامتناع عن ارتكاب مثل هذه الأعمال والتهديدات . وقد كررت الجمعية العامة طلبها الى مجلس الأمن لاتخاذ اجراء فعال لمنع اسرائيل من تعريض السلم والأمن الدوليين للمزيد من الخطر من خلال قيامها بالأعمال العدوانية واستمرار سياساتها في التوسيع ، والاحتلال ، والضم . فمنا كانت النتيجة ؟ انتهاك مجال لبنان الجوي ، والهجوم على بيروت ، وما أعقب ذلك من الأحداث المأساوية للغزوالشامل واحتلال القطاع الجنوبي من ذلك البلد ، وقصف المدن والقرى اللبنانية وتدميرها ، وازهاق أعداد كبيرة من الأرواح ، وحصار بيروت اللاإنساني ، وأخيرا مذابح صبرا وشاتيلا .

ان مجلس الأمن والجمعية العامة قد طالبا اسرائيل بأن تضع منشآتها بصورة عاجلة تحسب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وحتى هذا اليوم فاننا لم نلاحظ أى تغيير في رفض اسرائيل الامتثال الى هذه النداءات المتكررة .

ان مجلس الأمن والجمعية العامة اعتبرا أنه نظرا لمسؤولية اسرائيل الدولية عن تصرفها ، فان العراق تستحق تعويضا مناسباً وكافياً عن الدمار الذى حاق بها . ولسوء الحظ ، فاننا لم نلاحظ حتى الان أية تدابير اتخذتها اسرائيل لكي تقوم بالتعويض المناسب .

وللأسباب المذكورة أعلاه فان هذا البند يظهر اليوم ، للمرة الثانية ، على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولنفس الأسباب فان المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى دورته السادسة والعشرين قرر بأغلبية الأصوات فى ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ألا يقبل وثائق تفويض اسرائيل وان العراق لها كل الحق ولديها من الأسباب ما يجعلها تناشد هذه الجمعية بتحقيق العدالة وبمناهضة هذا العدوان . لقد كان الوقت لأن يضع المجتمع الدولي نهاية لهذه التصرفات . والأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن ، يجب أن تتخذ اجراءً لتنفيذ قراراتها ولأن تتخذ اجراءً الزامياً فعلاً لكي تمنع اسرائيل من تعريض السلم والأمن الدوليين لمزيد من الخطر .

ان حكومتى قد أدانت بالفعل الهجمة على العراق ، والبلدان العربية الأخرى والشعب الفلسطينى . ولا يمكن أن يكون هناك أى تبرير للتدخل العسكرى ، الذى يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وقبرص ، وهى ذاتها ضحية للغزو والاحتلال ، تدرك جيداً الذرائع التى تستخدم والمحاولات التى يقوم بها المعتدون لتبرير تصرفاتهم وتضليل المجتمع الدولي . ان الأهداف والغايات وراء هذه التصرفات هى عادة سياسات التوسع ، والاحتلال أو الضم . وفي هذا السياق فان ما يطلق عليه " الدفاع عن النفس " من قبل اسرائيل يجب تقيمه . وهذه هى الحالة أيضاً بالنسبة للموقف فى بلادى ، كما كشفه بصورة واضحة فى ٢٠ تموز / يوليه ١٩٨٠ فى صحيفة تركية السيد توران جونيس ، وزير خارجية تركيا فى وقت غزو قبرص ، الذى اعترف صراحة بأن تركيا غزت قبرص لتعزيز أهدافها التوسعية وليس كما زعم المسؤولون الأتراك " لاعادة النظام الدستورى " أو " حماية الطائفة القبرصية التركية " .

أكرر مرة أخرى وجهة نظر حكومة بلادي بأن ازمة الشرق الأوسط لا يمكن أن تحل الا عن طريق حل شامل وعادل ودائم ، وليس عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها ، أو بالعدوان والسيطرة . ولن تحل الا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، ودون حل مسألة فلسطين بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ودون الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به .

وختاماً أود أن أعرب عن التزام وفد بلادي بالحق السيادي غير القابل للتصرف لجميع الدول في أن تقيم ، اذا أرادت ، برامج تكنولوجية ونووية ترمي الى تطوير اقتصاداتها للأغراض السلمية ، بما يتماشى مع الأهداف المقبولة دولياً لمنع انتشار الأسلحة النووية .

السيد القاسبي (الامارات العربية المتحدة) : هذه هي المرة الثانية التي تناقش فيها الجمعية العامة هذا البند في شقين ، أولهما العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية ، وثانيهما الآثار المترتبة من ذلك العدوان على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين . ففيمما يتعلق بالشرق الأول وهو العدوان الاسرائيلي فقد شجب العالم بأسره ذلك العدوان ، كما رفض مجلس الأمن والجمعية العامة معا تهجير اسرائيل للالتجاء لهدأ حق الدفاع وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

وليس غريباً على اسرائيل هذا التحريف لروح ومعنى مبدأ حق الدفاع فقد خرقت في عدوانها على مصر عام ١٩٥٦ ، كما خرقت مرة أخرى في عدوانها على مصر وسوريا عام ١٩٦٧ ولفقت بشأه أكاذيب وادعاءات كشفت المستندات والوثائق اللاحقة المدى الذي تذهب اليه اسرائيل في تزوير الحقائق ، وخلق الأكاذيب وترويجها .

ولنا في التاريخ القريب في العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان دلالة دامغة على خسران اسرائيل لهذا المبدأ وساءة استعمله وذلك بادعائها الكاذب أن الهدف من عدوانها هو حماية المستوطنات الاسرائيلية في شطلي اسرائيل من هجمات الغدائيين الفلسطينيين . لقد رفض العالم بأجمعه ، بما في ذلك أصدقاء اسرائيل ، هذا الادعاء ، وكشفوا عدم صحته ، وهذا ما كشفته أيضاً وأكدت الأحداث اللاحقة في لبنان .

يؤيد الفقه والقضاء الدوليان ما ذهب اليه مجلس الأمن والجمعية العامة في رفض التبرير الاسرائيلي للالتجاء الى مبدأ حق الدفاع ، ان لا يجوز لاسرائيل وحدها أن تكون الحكم في استعمله . ففيما يتعلق بالفقه أكد هذه الحقيقة العلامة القانوني اونهاميم في كتابه المعنون " القانون الدولي ، المنازعات ، الحرب والحياد " .

(تلكم بالا نكليزية)

" لا يتبع طابع حق الدفاع عن النفس المتصور على انه حق كما من وطبيعي ، ان الدول التي تلجأ اليه تلك الصلاحية القانونية للبقاء كحكم نهائي على تبرير هذه الأعمال " .

(وطا الى التلكم بالعربية)

وفيما يتعلق بالقضاء ، أكدت هذه الحقيقة أيضا محكمة طوكيو عام ١٩٤٨ في القضايا المرفوعة اليها من قبل مجرمي الحرب اليابانيين . فلقد ادعى الدفاع في تلك القضايا بأن الدولة الملتجئة لحق الدفاع هي وحدها الحكم بشأنه ، وانه لا يجوز احالة هذا الأمر لأية محكمة ، كما لا يجوز لأى دولة ابداء رأى بشأن التجاء دولة أخرى الى استعمال هذا الحق .

(وتلكم بالا نكليزية)

" ان حق الدفاع عن النفس لا يعطي الدولة التي تلجأ الى الحرب سلطة تحديد حكم نهائي بالنسبة لتبرير تصرفها " .

(وطا الى التلكم بالعربية)

يشترط الفقه والقضاء الدوليان أيضا في استعمال هذا الحق توفر شرطين أساسيين وهما أولاً الحاجة الماسة ، والثاني نسبة استعمال القوة للخطر القائم . ولا يتوفر هذان الشرطان اطلاقاً بالنسبة للعدوان الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي المستعمل للأغراض السلمية الذي لا يمثل أى خطر بأية صورة كانت ، كما شهدت على ذلك تقارير الخبراء والوكالة الدولية للطاقة الذرية . فبالنسبة للشرط الأول ، وهو الحاجة الماسة لاستعمال حق الدفاع ، أبرز هذا الشرط وزير الخارجية الامريكي ويبستر في قضية كارولين لأجل استعمال الحق يجب أن يتوفر :

(وتلكم بالا نكليزية)

" ان ضرورة الدفاع عن النفس اذا كانت فورية وغلاية ولا تترك أى خيار للوسائل أو لحظة

للتداول " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وفيما يتعلق بالشرط الثاني ، وهو نسبية استعمال القوة للخطر القائم ، فقد أبرزت الطريقة التي تم بها العدوان الاسرائيلي على المفاعل العراقي انتفاً ذلك الشرط . فاختراق أراضي ثلاث دول ذات سيادة ، والتدمير الشامل الذي لحق بمفاعل منشأ للأغراض السلمية ، والخسائر الفادحة فسي الأرواح والأموال ، كل هذا لا يمكن أن يوصف بأنه يتناسب مع الخطر الذي تزعم اسرائيل بوجوده . من كل هذا يتضح التناقض الصارخ بين ادعاء اسرائيل والمبادئ المقررة في القانون الدولي بشأن استعمال حق الدفاع ، ولهذا وجب شجب العدوان الاسرائيلي والعمل على منع تكراره . ولكن بالرغم من جلاء الارادة الدولية في شجب ذلك العدوان ورفض التبريرات الاسرائيلية ، فقد أعلنت اسرائيل مرارا وتكرارا على لسان رئيس وزرائها مناحيم بيغن انها ستعتمد الى تدمير أي مفاعل ذري جديد سيقوم العراق بإنشائه على أرضه بل ذهبت الى أبعد من هذا بالتهديد بتدمير أية منشآت ذرية في أي من البلدان العربية .

وكأحد الاجراءات لمنع حدوث ذلك ، نصت الجمعية العامة في الفقرة الثالثة من منطوق قرارها ٢٧/٣٦ المعتمد في دورتها الماضية على مطالبة كافة الدول " بالكف فوراً عن تزويد اسرائيل بأي أسلحة أو مواد متعلقة بها من جميع الأنواع ، وتمكنها من ارتكاب أعمال عدوانية ضد دول أخرى " . ولا يسع وفد بلادى هنا الا ابداء الأسف على مدى احترام الولايات المتحدة لهذه التوصية ، لأن جميع ما استخدمته اسرائيل من أسلحة في العدوان هو من صنع امريكي ، ولأن في عدم إيقاف تزويدها بالأسلحة ما سيشجعها على تنفيذ تهديداتها بارتكاب عدوان جديد على العراق وغيره من الدول العربية ، ولا يمكن آنذاك تبرئة الولايات المتحدة من تبعه المسؤولية التي ستترتب عليها . اما فيما يتعلق بالشق الثاني من البند ، وهو الآثار المترتبة على العدوان الاسرائيلي ، فقد شهدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الآثار الجسيمة التي لحقت بذلك العدوان بنظام التفتيش الذي تقوم به الوكالة على المنشآت النووية في الدول الأطراف في الاتفاقية المنشئة لهذه الوكالة ، وعلى التشكيك به ووضعه موضع التساؤل ، بل وعلى التحدي له والسعي الى ابطاله والاستغناء عنه . كما يمثل ذلك العدوان خرقاً للحق السيادي غير القابل للتصرف لجميع الدول وبالذات الدول النامية ، في وضع برامج تكنولوجية ونووية للأغراض السلمية وذلك تطويراً لاقتصاداتها ودفعاً لقدراتها في الانتاجية .

ومن هذا المنطلق ، وفي ضوء عدم امتثال اسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتخذة بهذا الصدد ، فاننا ندعو الى اعطاء الاجراءات الصارمة ضد اسرائيل عقوبة لها على عدوانها ومنعها من تكراره .

ونرى في تعليق عضوية اسرائيل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخطوة الأولى في مسيرة ونجح حد نهائي لشريعة الغاب التي تنتهجها اسرائيل في سلوكها وسياساتها . ان العالم كله يعرف امتلاك اسرائيل للقنابل الذرية ، ويعرف الطرق التي سلكتها اسرائيل من قرصنة دولية وغيرها ، لتحقيق ذلك الهدف . ويعرف التحالف النووي الوثيق بينها وبين النظام العنصري الآخر في جنوب افريقيا . ولكن العالم سوف يرفض مفهوم اسرائيل الخاطيء حول المبادئ والنظم والقوانين الدولية .

ان العالم لا يريد العودة الى شريعة الغاب وعصور الظلام ولكنه بلاشك سوف يحمل اسرائيل وحدها نتيجة اعدائه اليها بسلوكها وتصرفاتها .

السيدة سينغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في السابع من حزيران / يونيه

١٩٨١ ، قامت اسرائيل بتدمير المفاعل النووي أوزيريك بالقرب من بغداد بطائراتها النفاثة لـ ١٦٠ مما أضاف واقعة سوداء أخرى في تاريخ اسرائيل الطويل الحافل بالمغامرات العسكرية العنيفة ، والتدخل المكشوف ، والعدوان ضد الدول العربية . لقد أدان المجتمع الدولي كله بشدة هذا العمل العديواني الفاضح والصارخ ضد العراق الذي لم يكن له ما يبرره . ان التنديد العالمي بالتصرف الاسرائيلي لم تتردد أصداؤه في هذه القاعة فقط ، ولكنها ترددت أيضا في مجلس الأمن ، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي كل محفل بحث الموقف الدولي منذ حزيران / يونيه ١٩٨١ . لقد رأى العالم في تصرف اسرائيل تهديدا جديدا للمسلم والأمن الدوليين ، وشكلا جديدا للإرهاب الدولي على مستوى الدولة ، بما ينطوي عليه من امكانية اهدار الحياة والدمار على نحو يفوق التصور .

لقد أدانت حكومة الهند بشدة هذا العمل من جانب اسرائيل بعد الهجمة مباشرة . وأعربنا عن قلقنا ازاء هذا الحادث أثناء مناقشاتنا لهذا الموضوع في مختلف المحافل الدولية . ولقد أعربنا عن تضامننا مع حكومة وشعب العراق ، وهي دولة ترتبط الهند معها بعلاقات وثيقة وودية . ووصفنا التصرف

الاسرائيلي بأنه انتهاك صاخ لجميع قواعد القانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول . وصرحنا بصورة قاطعة بأن محاولات اسرائيل تسمية تصرفها هذا رفاط عن النفس ، واتهام ضحية عدوانها بأن لها دافع عدوانية ، انما ترمي الى قلب أهداف ميثاق الأمم المتحدة رأسا على عقب . لقد أشرنا الى أنه اذا قبلت حجة الهجمة الوقائية ، أمكن انتهاك سيادة وسلامة أراضي أية دولة استنادا الى أية زريعة في أي وقت ، وان هذا سوف يعني الاستهزاء بكل القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول . لقد رأينا هذا التصرف الاسرائيلي كجزء من سياسة اسرائيل الشاملة ، التي ترمي الى حرمان شعب فلسطين من حقوقه ، ومواصلة احتلالها للأراضي العربية ، وخلق موقف يتسم بعدم الاستقرار والتوتر والصراع في المنطقة ، بغية تعزيز مصالحها السياسية الخاصة .

وجادلت اسرائيل بأنها اختارت ان تدمر المنشأة النووية للعراق لأن الاخير كان على وشك انتاج الاسلحة النووية . لم تكن هناك أية قرينة على الاطلاق تؤيد هذه الحجة . فقد أعلن العراق مرارا وتكرارا ان برنامجه النووي كان مكرسا تماما لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ان الحق السيادي للبلدان النامية في الحصول على الطاقة النووية وتطويرها للأغراض السلمية يجب ألا يحبط ، أو الا تحرم البلدان النامية من التمتع به باللجوء الى ممارسات أو سياسات تمييزية ، وليس بالتأكد عن طريق العدوان الاجرامي مثل الذي ارتكبه اسرائيل . لذلك كان من السخف بصورة واضحة الادعاء بأن تطوير العراق للطاقة النووية للأغراض السلمية يمثل تهديدا لاسرائيل . ومن ناحية أخرى ، يعلم العالم بأسره ان اسرائيل هي التي تقوم ببذل جهود دأبة لحيازة ترسانة للأسلحة النووية .

ان استعراضنا للأحداث التي أعقبت الهجمة الاسرائيلية على المنشآت العراقية في ٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ لا ينبغي أن يحرف بالادعاءات والادعاءات المضادة فيما يتعلق بالتمسك بالتزامات البلدان بمقتضى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والاتفاقات ذات الصلة بشأن الضمانات . ان خطورة جريمة اسرائيل ما كان يقلل من شأنها لولم يكن العراق من بين البلدان الموقعة على معاهدة عدم الانتشار ، اولو كانت الهجمة موجهة ضد أية مؤسسة أو منشأة صناعية أخرى في العراق . وكما أعلن مجلس الأمن في العام الماضي ، ان الهجمة كانت انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ومتنافية مع قواعد السلوك الدولي .

ان الهجوم المسلح على مفاعل نووي لا يختلف عن الهجوم على أية منشأة أخرى الآ من حيث حجم الخسارة في الأرواح والممتلكات التي تترتب على السقطة النووية المشعة التي تنجم عن تدمير المفاعل . وعليه يتوجب اذانة الهجمة الاسرائيلية أولا وقبل كل شيء بصفتها انتهاكا للسلامة الاقليمية للعراق وثانيا بصفتها عملا لا انسانيا . آراؤنا بشأن مثل هذه القضايا كمعاهدة عدم الانتشار والضمانات الكاملة ، معروفة تماما فيما يتعلق بالاشارة الى هذه القضايا المشار اليها في بند جدول الأعمال موضوع البحث وفي القرارات المعتمدة في مختلف المحافل يجب أن ترى في ضوء موقفنا .

اننا نرى انه يتعين على الجمعية العامة ان توجه اللوم الى اسرائيل مرة أخرى على عملها العدواني المبيت ، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وأن تحذر اسرائيل مرة أخرى ضد ارتكاب مثل

هذا العمل العدواني في المستقبل . ينبغي علينا ان نكرر النداء الذي وجه في العام الماضي الى كل الدول بأن تتوقف على الفور عن تزويد اسرائيل بالأسلحة والمعدات المرتبطة بها من جميع الأنواع التي تمكن اسرائيل من ارتكاب الأعمال العدوانية ضد الدول الأخرى . ان الأنشطة النووية لاسرائيل يجب ان يتم فحصها بدقة وعن كتب بغية كفاءة ان لا تقوم ببناء ترسانة نووية تمكنها من تهديد منطقة غربي آسيا بمرمتها . وينبغي ان نطالب مرة أخرى أن تدفع اسرائيل على الفور التعويض المناسب الى العراق لما تكبده من دمار مادي وللخسارة في الأرواح نتيجة لهذه الهجمة . ختاماً ينبغي ان نطالب اسرائيل ان تعلن على الفور الالتزام بانها لن تلجأ الى مثل هذه الأعمال الاجرامية والمغامرات في المستقبل وان تنفذ هذا الاعلان .

السيد سيكانوفيك (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقال ان الزمن يشفي

كل شيء . الا ان العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية هو تصرف لا يمكن ان ينساه المجتمع الدولي ولا يستطيع ان ينساه .

فقد تم استخدام القوة العسكرية استخداماً مفضوحاً لم يكن له ما يبرره ولم يسبق له مثيل . وبالتالي يعتبر نذيراً لنا جميعاً بأنه ما من حدود تقيد أولئك الذين يستخدمون القوة في سلوكهم الدولي . ان استخدام القوة وممارسة الضغط ، للأسف ، أصبحت اليوم سميتين من سمات الوضع الدولي بصورة عامة ، وتضيف سياسة اسرائيل وسلوكها بعداً خاصاً لهذا الوضع .

اننا نناقش مرة أخرى عملاً عدوانياً أقدمت عليه اسرائيل ويمثل انتهاكاً خطيراً للنظام الدولي القائم فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية والسلم والأمن الدوليين . وسوف نواصل بحث العواقب الخطيرة لعمل القرصنة هذا الى ان تتوقف اسرائيل عن التصرف بصورة غير مشروعة وعن انتهاج سياستها القائمة على مبدأ " القوة هي الحق " تجاه جيرانها في المنطقة عن طريق العدوان المستمر والتدخل في جميع أشكاله . هذه المناقشة لا ترمي فقط الى اذانة اسرائيل ؛ ولكنها تمثل صورة للالتزام الواضح للمجتمع الدولي بمعارضة مثل هذه الأعمال من ارباب الدولة والانتهاكات الصارخة لمبدأ السيادة في العلاقات الدولية .

كان الهدف من المنشآت النووية في بغداد تعزيز التنمية والرخاء للشعب العراقي . وللعراق ،

شأنه في ذلك شأن أي بلد آخر ، الحق السيادي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .
والحق في مباشرة العمل على درب التنمية بسرعة وكسر أغلال التبعية الاقتصادية والتكنولوجية ، حق ثابت
لجميع البلدان . وقد تم تأكيد ذلك أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية
للطاقة النووية .

ان العراق طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وامثل على الدوام لأحكامها ، بينما لم
تنضم اسرائيل الى هذه المعاهدة ، كما أنها لم تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة
الذرية . وعلاوة على ذلك اقامت منشآتها النووية وتدبيرها دون اخضاعها لآلية رقابة دولية . ووفقا لتقرير
فريق الخبراء الذي شكلته الأمم المتحدة ليس هناك من شك في ان لدى اسرائيل بالفعل مواد انشطارية
تكفي لانتاج أسلحة نووية في فترة زمنية قصيرة ان لم تكن قد قامت بذلك بالفعل .

ولا تزال اسرائيل تدعي لنفسها الحق في ان تكون الحكم الوحيد في المنطقة بأسرها . وعد وانها الأخير ضد لبنان ، وهجمات الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ، وضمها غير الشرعي للأراضي العربية واحتلالها والمعاناة التي يقاسي منها المدنيين العزل ، كلها أمور تبرهن بصورة قاطعة على ان انها لا تزال مستمرة في سياستها العدوانية دون هوادة متحدية بذلك المجتمع الدولي بأسره .

لقد كان من الواضح ان اسرائيل لم تتعرض للمهجوم ، وأن المنشآت النووية العراقية لا تمثل تهديدا لها . ان تحليق الطائرات الاسرائيلية في سماء بغداد يعتبر دالة على عمل ناشئ عن سياسة القوة ، وسياسة الأمر الواقع والاحتلال والسيطرة التي تمارسها اسرائيل ضد جيرانها العرب .

ان التفسيرات التي قدمتها الحكومة الاسرائيلية بأن الغارة التي شنتها ضد المنشآت النووية العراقية كانت من قبيل الدفاع عن النفس هي تفسيرات غير مقبولة وخطيرة . ان ميثاق الأمم المتحدة محدد ولا لبس فيه فيما يتعلق بتفسير حق الدفاع عن النفس ، الذي يمكن ان يستخدم كما يلي " اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة " . ولا يمكن ان يفسر ميثاق الأمم المتحدة خارج هذا الاطار ، أو ان يخضع لاحتياجات ومصالح الساعة . ان المنطق الذي تود اسرائيل ان تفرضه على المجتمع الدولي سوف يؤدي بنا الى الفوضى وانعدام القانون ولا يمكن قبول التفسيرات التعسفية لحق الدفاع عن النفس ، لأن هذا سيكون تبريرا لاستخدام القوة وسياسة " القوة هي الحق " .

لقد أدان مجلس الأمن والجمعية العامة العدوان الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية ، إلا ان هذا الاجراء لم يغير السياسة العدوانية لاسرائيل . بل على العكس من ذلك ، فقد واصلت اسرائيل سياستها التي تحول دون التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للأزمة في الشرق الأوسط ، يتم من خلال انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ ، وحل المشكلة الفلسطينية ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه الثابت في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به وارساء ضمانات من الأمن المتوازن لكل بلدان وشعوب المنطقة .

ان جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية غير المنحازة لم تقبل أو توافق على العدوان والتدخلات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والشعوب ، ولم تقبل أيضا باستخدام القوة في العلاقات الدولية ، بغض النظر عن السبب أو الذريعة . ان حكومة اسرائيل بهجومها على المنشآت النووية

العراقية وأعمالها العدوانية التي تلت ذلك الهجوم ، قد دلت على أنها تؤمن فقط بالاستخدام الوحشي للقوة الذي يرمي الى انتشار نيران الصراع وتعميق الأزمة في الشرق الأوسط ، وفي هذه الحالة ينبغي ان نبذل كل ما في وسعنا لوقف انتهاكات اسرائيل المستمرة لسيادة وسلامة أراضي واستقلال وحرية بلدان وشعوب المنطقة .

ولا يمكن لأحد ان يكفل حريته وأمنه دون ان يحترم حرية وأمن الآخرين وحقوقهم المشروعة . ان القوة لن تؤدي الى نتائج حاسمة . ومثل هذه السياسة التي تنتهجها اسرائيل تترد دائما اليها .

السيد روز (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمهورية

الديمقراطية الالمانية تتفق مع الاغلبية العظمى من الدول في ان منع نشوب الحرب النووية ووقف سباق التسلح النووي هما اكثر المشاغل الحاسمة للبشرية . ان الهجوم الذي شنته اسرائيل على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ أوضح ، بصورة مفاجئة ، المخاطر الناجمة عن الغارات على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية .

ان المغامرة الاسرائيلية ، التي تتعارض مع القانون الدولي حدثت في منطقة تتسم الحالة فيها بالتوتر ، وهي عرضة في أية لحظة لأن تندلع فيها صراعات جديدة مسلحة غير محدودة ، سواء من حيث الامتداد الاقليمي أو من حيث الوسائل المستخدمة . لقد تلا هذا الانتهاك الصارخ لسيادة ووحدانية أراضي جمهورية العراق عدوان اسرائيل على لبنان بقصد تصفية منظمة التحرير الفلسطينية جسديا .

ان محاولة تل ابيب تبرير غارتها على المنشآت النووية العراقية بالاستناد الى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وحققها في الدفاع عن النفس ، هي مناورة لتغطية طموحاتها النووية . وهذه الطموحات هي أيضا السبب في رفض اسرائيل ، رغم نداءات المجتمع الدولي ، الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وان تضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كذلك فان اسرائيل تواصل أنشطتها الرامية الى تصنيع الأسلحة النووية وحيازة وسائل اتصال مثل هذه الأسلحة . ويخدم هذا الهدف تعاون اسرائيل النووي مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وفي القرار ٩٨ / ٣٦ تشير الجمعية العامة بانزعاج عميق الى قدرة اسرائيل التقنية على تصنيع الأسلحة النووية . ان عمل القرصنة الاسرائيلي ضد العراق في حزيران / يونيه ١٩٨١ كان موجها ضد نظام الاستخدام السلمي للطاقة النووية بأكله ، ويشكل هجوما مباشرا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها .

اننا ان نتحدث عن أعمال العدوان الاسرائيلية ، لا يمكننا التغاضي عن دور تلك الدوائر التي تقف وراء اسرائيل وتشجعها على مواصلة وتوسيع سياستها الخاصة باستعمال القوة . ولا بد ان نؤكد بوضوح كامل ان الولايات المتحدة شريكة في خرق اسرائيل للقانون الدولي ، لما تقدمه لها من مساعدة شاملة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية . ويوضح ذلك حقيقة ان قصف مركز الابحاث النووي العراقي تم بمساعدة احدث تكنولوجيا عسكرية امريكية . ان الحافز الوحيد لتعاون الولايات المتحدة الوثيق والشامل مع اسرائيل هو رغبتها في ان تخلق منطقة نفوذ امبريالي في الشرق الأوسط بمساعدة اسرائيل . وقد ظهرت مؤخرا في لبنان العواقب الوخيمة لما يسمى بالتعاون الاستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب . وقد آثرت هذه العواقب الرعب والفرع في جميع أرجاء العالم . ان الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية ، وما تلاه من تصعيد لأعمال عدوانية جديدة ، لا بد وان يحض الأمم المتحدة في النهاية على اتخاذ تدابير فعالة ضد المعتدي .

ان مجلس الأمن ، وقد ادان هجوم اسرائيل ، مطالب بأن يفرض عقوبات مناسبة ضدها ، وأن يجبرها على دفع تعويضات عن الاضرار التي نجمت عن عدوانها .
ان اتخاذ تدابير عملية قد أصبح أمرا حتميا ، حتى لا تتكرر أعمال العدوان هذه مرة أخرى .
ان التدبير عن عمد للمنشآت النووية للأغراض السلمية يعادل تماما الهجوم باستعمال الأسلحة النووية .
ومثل هذا العمل لا بد وأن يوصف بأنه جريمة خطيرة ضد الإنسانية . ومن هنا فان التحريم الفعّال في القانون الدولي للتدبير المتعمد للمنشآت النووية المستخدمة للأغراض السلمية ، هو تكملة هامة وضرورية للالتزام بشجب البدء باستخدام الأسلحة النووية . ومن الضروري اليوم التوصل الى اتفاقات ملموسة بهذا المعنى .

السيد الصباغ (البحرين) : انه من البديهي القول ان العدوان الاسرائيلي الصارخ الذي وقع على المفاعل النووي العراقي في شهر حزيران/يونيه عام ١٩٨١ قد خلق قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي . وان هذا العدوان العسكري المبيّث على دولة عضوة في الأمم المتحدة ، يعد انتهاكا خطيرا لمبادئ وقواعد القانون الدولي . ويؤثر على العلاقات القائمة بين الدول وهي علاقات تحكمها اعرف ومواثيق دولية .

لقد ادان المجتمع الدولي قاطبة هذا العدوان من أعلى منبر عالمي وهو الأمم المتحدة ، واعتبره عملا مبيّثا هدفه الاساءة الى ميثاق الأمم المتحدة ، وزعزعة الثقة في الأمم المتحدة ، كصرح للسلام والأمن الدوليين . ومع هذا العدوان تأكد لكثير من الدول ، بشكل قاطع ، ان سيادتها باتت معرضة لأي انتهاك نتيجة لأي سبب أو حجة قد يسوقها الطرف الأقوى عسكريا .

لقد ادعت اسرائيل كعادتها ان هذا العدوان يدخل في اطار الدفاع عن النفس ضد عدوان متوقع ، وانه لا يعد وكونه اجراء وقائيا واحترازا أمنيا . والذي لا شك فيه ان هذا العدوان الاسرائيلي قد أوجد بالفعل موقفا متفجرا في منطقة الشرق الأوسط ، وزاد من حدة التوتر والصراع وعدم الاستقرار في المنطقة . ان هذه العوامل مجتمعة تخدم أهداف اسرائيل السياسية المعلنة ، والقائمة على التوسع والاحتلال وضم أراضيه الغير بالقوة دون خوف من أي رادع دولي . وقد جاء معززا لهذا الاعتقاد لدى غالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية غزو اسرائيل للبنان ، واصرارها على عدم الانسحاب

منه ، واستمرارها في بناء المستوطنات ، واقامتها بالفعل استعمارا استيطانيا واسعا في الضفة الغربية وقطاع غزة . وكل يوم تطالعنا الصحف ببناء مستعمرة جديدة ، الى جانب ترسيخ اسرائيل للاحتلال في الأراضي العربية المحتلة ، رافضة نداءات المجتمع الدولي بالانسحاب .

لقد أدان مجلس الأمن بالاجماع ذلك العدوان في حزيران / يونيه ١٩٨١ . وأكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيانه المرفوع الى مجلس الأمن في نفس التاريخ ، ان العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي هو بمثابة هجوم على نظام ضمانات الوكالة ذاته . وان العراق قد قبل ضمانات الوكالة الدولية على نشاطه النووي ، وكان عضوا في معاهدة عدم الانتشار منذ بدء عام ١٩٧٠ .

وقد أبرز تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الآثار التي ترتبت على العلاقات الدولية المتعلقة بالأمر النووي نتيجة لهذا العدوان . كما ان آثاره قد انعكست أيضا على مجالات التنمية والأمن لجميع الدول حاضرا ومستقبلا . وظهر التقرير ذاته اصرار اسرائيل على مناهضة أي تقدم في الميادين العلمية والتقنية لدى دول الشرق الأوسط .

وقد أدى ضرب المفاعل النووي العراقي الى تعطيل برنامج العراق التكنولوجي في مجال استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .

لقد اعترفت اسرائيل صراحة بمسؤوليتها الكاملة عن الدمار الكبير الذي سببه هجومها على المنشآت النووية العراقية ، ذات الأهداف الانمائية السلمية ، ولم تعر أي اهتمام للنداءات الدولية المطالبة بدفع تعويضات مجزية للعراق تعوضه عن خسائره الاقتصادية الكبيرة .

ان اسرائيل ظلت تفتخر بعدوانها على المنشآت النووية العراقية بأن منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت خالية من الأسلحة النووية ومن التهديد النووي . ولا يخفي ان اسرائيل تمتلك اسلحة نووية بشهادة عدد من المؤسسات الدولية . ان اسرائيل قد بررت عدوانها بأنه دفاع وقائي من هجوم محتمل . وأكدت هنا توجيهها العدواني والتوسعي . وان لها كل الحق في ضرب أية أهداف نووية سلمية في المنطقة مادام ذلك يخدم خططها وتطلعاتها التوسعية في المنطقة .

لقد انضم العراق الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وقبل برقابة وكالة الطاقة الدولية على نشاطه النووي ، بينما عارضت اسرائيل ولا تزال تعارض الانضمام الى هذه الاتفاقية وتستمر في نشاطها

النوى الواسع . كما انها قد عرضت للخطر الجهود الرامية الى تحقيق حل عادل وشامل للنزاع فسي الشرق الاوسط .
لقد ان الآوان ان يتحرك المجتمع الدولي بصورة فعالة لوضع حد لاعتداءات اسرائيل وانتهاكاتها المستمرة ، وذلك بتطبيق عقوبات رادعة ضدها وفقا للفصل السابع من ميثاق منظمتنا .

السيد أبو الحسن (الكويت) : انها المرة الثانية التي تناقش فيها الجمعية العامة الاعتراف الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية ، فقد شهدت الدورة الماضية نقاشا موسعا حول هذا الاعتراف ، وآثاره الخطيرة على النظام الدولي فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وآثاره على السلم والأمن الدوليين ، وقد اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٦/٢٧ حول هذا الموضوع ، وان العودة لمناقشة هذا الموضوع في دورتنا هذه ، تأتي نتيجة لرفض اسرائيل ، واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى ، التي صدرت على أثر ذلك العدوان والتي عالجت آثاره . كما انه طرح هذا الموضوع من جديد يعكس الآثار الخطيرة التي تركها العدوان ليس فقط على العراق ، بل على المنطقة بصفة عامة ، هذه الآثار التي لا تزال قائمة حتى الآن .

ان ما قامت به اسرائيل من عدوان على المنشآت النووية العراقية ، ما كان إلا حلقة في سلسلة مساعيها المستمرة لتقويضاً دعاية من دعوات التقدم لدول المنطقة ، فالمنشآت النووية العراقية كانت مخصصة لخدمة الأغراض السلمية وعمليات التنمية الاقتصادية ، وكانت دليلاً على نهضة علمية ، وحضارية ، كما كان هدف العراق تدريب جيل من الفنيين والاختصاصيين العرب في هذا المجال ، لا يشاركون فقط فيما توصلت اليه الانسانية من علم وتقدم ، بل ويسخرونه من أجل السلام والتنمية ، لكن اسرائيل ومن منطلق فلسفتها العنصرية ، وسياستها التوسعية لا تريد أن تكون في حقيقة الأمر محاطة بدول متقدمة تعمل لمواكبة العصر والاسهام في تقدم البشرية ورخائها ، انما تريد أن تكون هي المحتكرة ليس فقط للقوة العسكرية بل حتى الاقتصادية ، ولقد اتضح ذلك جلياً من تصريحات رئيس وزراء اسرائيل التي أعلن فيها أن اسرائيل ستضرب العراق أو أية دولة عربية أخرى يمكن أن تطور امكانياتها الذرية وقد راتها النووية ، هذه القدرات التي تعرف اسرائيل قبل غيرها ، انها مخصصة بالفعل للأغراض السلمية . وان هذا التصريح ، ورغم انه استمرار للنهج العدواني الذي عرفت به وقامت عليه اسرائيل ، إلا انه يعتبر تحدياً جديداً يجعل أمن المنطقة وسلامها ورخاءها مرهوناً بارادة اسرائيل ورغباتها . ان هذا التصريح الاستفزازي يعطي الدليل الكافي على ان العدوان لم يكن عملاً عسكرياً دفاعياً قصدت به اسرائيل حماية أمنها كما تدعي ، لأن أمن اسرائيل ، لم يكن مهدداً بأي حال من الأحوال .

ان اسرائيل نفسها ، تمثل التهديد الحقيقي للسلام والأمن في المنطقة ، سواء بسياساتها التوسعية والعدوانية المعروفة ، أو بامتلاكها ، وتطويرها للأسلحة النووية والبكتريولوجية والكيميائية المحرمة في المواثيق والقوانين الدولية ، وان اسرائيل لا تمتلك تلك الأسلحة فقط ، بل تستخدمها لتنفيذ سياساتها العدوانية ، وكان آخر مسرح استخدمت فيه تلك الأسلحة المحرمة دولياً وباعتراف كبار عسكريها ضد شعب لبنان ، وضد الشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح ، لقد استنكر الرأي العام العالمي استخدام اسرائيل في عدوانها الأخير علمياً ، لبنان القنابل العنقودية والانشطارية الفتاكة ، كما ان تقارير الخبراء الذين عينهم الأمين العام للأمم المتحدة لدراسة التسليح النووي الاسرائيلي ، تشير الى أن لاسرائيل قدرة نووية مستقلة ، وأن لها مصادرها الخاصة للحصول على اليورانيوم ، هذا الأمر الذي لا يخفى على أحد انه يتم حتى عن طريق سرقة من أي مكان في العالم بما فيه الولايات المتحدة ، كما ان لدى اسرائيل مفاعل ذري لا يخضع لأي تفتيش ، وعندها المقدرة الفنية والاسلوب لتحويل اليورانيوم الى سلاح نووي . كما ان تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في المجال النووي لم يعد يحتاج الى مزيد من الشرح والتأييد . ولذلك فاننا نرى أن مسؤولية حقيقية تترتب الآن على المجتمع الدولي لاجبار اسرائيل ، ضمن الوسائل المتاحة في الميثاق ، علم ، أن تمتنع عن الاستمرار في تهديد الحقوق المشروعة والطبيعية لكل الدول في استخدام وتنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ووفق الضوابط المعترف بها دولياً التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما ان على المجتمع الدولي أن يلزم اسرائيل ، بأن تخضع منشآتها النووية الى التفتيش الدولي من قبل الوكالة ، هذا الجهاز الذي يضمن التأكد من الأغراض الحقيقية للاستخدامات النووية ، وترى الكويت انه بات من الضروري تكثيف الجهود للتوصل الى الحد من انتشار الأسلحة النووية واستخدامها فقط للأغراض السلمية . ان الكويت ترى ان التقدم العلمي ارث شرعي لجميع الدول لها أن تنهل منه ، خدمة لشعوبها ، وتطويرا لاقتصادياتها ، وانه لا يجوز بأي حال من الأحوال احتكار التقدم ووسائله تحت أي تفسير كان .

انه ورغم مضي أكثر من عام على ذلك العدوان الاسرائيلي الذي لا يوجد له أي مبرر ، ورغم الموقف الدولي المستنكر والرافض له ، إلا ان مواقف اسرائيل تجاه القرارات الدولية بشأن ذلك

العدوان تدل بشكل قاطع على النية المبيتة لاسرائيل لتكرار نفس العمل الاجرامي ، الأمر الذي يجعل الخطر لا يزال قائما ومسلطا على جميع دول المنطقة وبالتالي ، فان الكويت تعتقد أن مشروع القرار المطروح أمامنا الآن لا يجب أن تتم الموافقة عليه فقط ، بل يجب الزام اسرائيل بتنفيذ هذه والتقييد بأهدافه ، وذلك حفاظا على الحقوق الطبيعية للدول والشعوب في التقدم والسلام والرخاء .

السيد غزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الهجوم على

المنشآت النووية العراقية بالقرب من بغداد الذي شنه الطيران الاسرائيلي في ٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ ، قد أوضح دون أدنى شك سياسة اسرائيل العدوانية والانتهاك الصارخ لمعايير السلوك الدولية المقبولة . ان عدوان اسرائيل المبيت الذي لم يسبق له مثيل ضد بلد ذي سيادة يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، ويزيد من خطورة الوضع المتفجر في الشرق الأوسط . وقد استنكرت حكومة ماليزيا بقوة هذا العمل العدواني ، وحثت المجتمع الدولي على ضمان معاقبة اسرائيل بصورة ملائمة على هذا العمل المبيت الذي أدى الى تصاعد خطير للتوتر وشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ان هجوم اسرائيل على المنشآت العراقية النووية ينبغي ألا ينظر اليه على انفراد . ان هذا العمل العدواني دليل آخر على نزعة اسرائيل العدوانية لارهاب العالم العربي ولتحويل انتباه العالم عن محنة الفلسطينيين ، الذين سرقت أرضهم ، والذين طردتهم لكي تحل محلهم اليهود الذين جاءوا من الشتات اليهودي .

ولكي تخفي اسرائيل جرائمها ، ادعت أن العراق دولة معادية لها وأكدت أن العراق كانت على وشك أن تصنع أسلحة نووية من شأنها ان تهدد أمن اسرائيل . وبعبارة أخرى ، تريد منا اسرائيل أن نعتقد أن سلوكها العدواني كان مشروعا حقا وقد ارتكبه بدافع " الدفاع عن النفس " . هذا المنطق الذي تردده اسرائيل رغم انه وضع ، فانه يمكن تفهمه . ولم تكن العراق الضحية الأولى للعدوان الاسرائيلي . لقد وجهت قبل ذلك ضربات وقائية الى الأردن ، وسوريا ، ومصر وكانت كلها بذريعة الدفاع عن النفس والأمن القومي . ان هذا التجاهل الصارخ والمغرور لحق الآخرين يجب أن يصحح . ويجب أن تعلم اسرائيل كيف تحترم الآخرين ، اذا كانت هي نفسها ترغب في أن يحترمها الآخرون .

لقد كانت العراق ضحية للعدوان الاسرائيلي . ومن ثم لها كل الحق في أن تناشد المجتمع الدولي لضمان تنفيذ العدالة . وهذا نداء يستحق مساندة المجتمع الدولي وتأييده . ان العراق ، وأي بلد أخرى بالنسبة لهذا الموضوع ، في ظل الضمانات الدولية الملائمة وتمشيا مع مبادئ معاهدة عدم الانتشار ، لها الحق في أن تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وهذا حق ثابت لا يتغير لأية دولة ذات سيادة . وفي هذا المقام ، فإن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولى ، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يجب أن يجرى دراسة أخرى لضمان تطبيق هذا الحق واحترامه .

ان العراق دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وهي ملتزمة بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة . وتمثل العراق بانتظام وبدقة لأعمال التفتيش المتفق عليها بموجب هذا الاتفاق الدولي . ومن الأدلة الواقعية التي قدمتها السلطات الفرنسية فيما يتعلق بخصائص وقدرة وأهداف منشآت مفاعل اوزيراك ، يتضح أنه من المستحيل أن يتحول ذلك المفاعل لانتاج القنابل النووية . كيف يمكن أن نوفق بين هذه الحقائق التي قدمتها السلطات الفرنسية والادعاء الاسرائيلي بأن العراق كانت تستخدم المفاعل لانتاج قنبلة نووية ؟ ألم يكن الادعاء الاسرائيلي مبالغاً فيه الى حد كبير ؟ أم أنها كانت كعادتها دائماً تعوى " كالدئب " لكي تشبع نهمها العذواني ؟

وفي هذا السياق ، يتفق وفد بلادى تملأ مع تقرير الأمين العام لكي نتأكد من احترام قرارات الأمم المتحدة . وتنفيذ هذا التقرير أمر ضرورى لكي نضمن أن تحترم اسرائيل هذه المنظمة الموقرة ، وأن تنهي تحديها للأمم المتحدة ، وأن تضمن إعادة السلم والاستقرار الى الشرق الأوسط ، وبالتالي تسهم في تعزيز السلم الدولي .

لا يمكن أن يتحقق السلم والأمن في الشرق الأوسط عن طريق العدوان أو توجيه الضربات الوقائية الى البلدان المجاورة ، ولكن عن طريق القضاء على الشك والكراهية والخوف وعن طريق الجهود الجادة والمسؤولية لتحقيق حل دائم وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، التي تعتبر المسألة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني المشروع في وطن له وفي تقرير مصيره لاقامة دولة حرة مستقلة خاصة به ، جوهرها . ويكفي أن نقول في هذه المرحلة أن الحل الدائم لن يتحقق حتى تبرهن اسرائيل على التزامها بالسلم عن طريق تصرفاتها وحتى تمتنع عن أعمالها العدوانية مثل العمل العذواني الذي ارتكبه ضد المنشآت النووية في العراق . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تكثيف الضغط الدولي على اسرائيل لكي يضمن التزامها بقرارات الأمم المتحدة التي تتصل بهذا الموضوع والتي توفر أساساً قوياً لسلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . وهذه التسوية وحدها هي التي يمكن أن توفر الضمان لكل دول المنطقة ان تعيش في سلام مع بعضها البعض .

السيد الكسندروف (جمهورية بلغاريا الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان الوقت الذي انقضى منذ العدوان الاسرائيلي الارهابي ضد المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، أتاح لنا فرصة كافية لتحليل هذا الحدث الذي تسبب في قلق وانزعاج عميقين في العالم بأسره . ان غزو لبنان وبيروت وذبح السكان المدنيين واستعمال الأسلحة الكيميائية والفسفورية والقنابل العنقودية تذكرنا بأن العسكرية الاسرائيلية لن تتوقف عند حد من أجل سحق ارادة الشعوب العربية في مقاومة العدوان ومن أجل أن تفرض عليهم ما تريد . وفي ظل خلفية المأساة التي أصابت المنطقة في الشهور العديدة الماضية ، فان غارة القرصنة ضد بغداد تبد و مرة أخرى أنها كانت عملية وحشية دقيقة وهي توضح للشعوب العربية والعالم بأسره تصميم اسرائيل على تحويل المنطقة الى ميدان قتال نووي عند ما ترى ذلك ضروريا " لأمنها " .

ان الفارة الجوية التي قامت بها قاذفات القنابل الاسرائيلية ضد مفاعل اوزيراك النووي أكدت على نحو مثير أسوأ المخاوف في هذا الصدد ، تلك المخاوف التي أعرب عنها طوال سنوات كثيرة ممثلو بلدان عديدة في مختلف الأوساط العامة والعلمية .

ان عددا من الدراسات الجيدة قد أثبتت بالفعل أن تدوير المنشآت النووية السلمية خلال عملية عسكرية من شأنه أن يؤدي الى اطلاق كميات كبيرة من المواد الاشعاعية وأن يفضي الى تلويث مساحات شاسعة . ان تدوير مثل هذه المنشآت حتى عن طريق استخدام الأسلحة التقليدية يمكن أن يفضي الى آثار تشابه من الناحية العملية تلك الآثار الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية . ان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور ايكولوند ، قد حذر بأنه :

" يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا امكانية نزاع مسلح يتضمن منشآت نووية مدنية . ومن واقع التجارب الأخيرة وضح أنه مالم تتخذ اجراءات وقائية فعّالة على المستوى الدولي، فبعض المنشآت النووية يمكن أن تصبح هدفا لأعمال حربية ويمكن بدء حرب اشعاعية ، في حين أنها تكون قد بدأت بأسلحة تقليدية . ولا نستطيع أن نفكر في تبعات الهجمات العسكرية على أي من المفاعلات النووية الحالية التي تبلغ ٢٦٠ ، أو مفاعلات الأبحاث قوة ٣٠٠ " . (A/36/PV.50 ، ص ١٦)

وقد دلت الأبحاث على نحو قاطع أن المفاعل النووي الذي هوجم والذي تقاس قدرته للاستخدام في الأغراض السلمية بالكيلوات والميغاوات ، يمكن أن يصبح مصدرا لاشعاع قاتل لا يمكن مقارنته الا بذلك الذي ينشأ عن التفجير النووي الذي تقاس طاقته المتفجرة بالكيلوطن والميغاطن . وواقع الأمر أنه من حسن الحظ فقط أن تصف المنشأ النووي العراقي لم يتأت عنه قتل جماعي لسكان العاصمة العراقية .

ان بلادي - شأنها شأن كافة الدول الأعضاء فيما عدا د ولتين - قد أعلنت موقفها صراحة بادانة الهجوم الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران /يونيه ١٩٨١ ، في الدورة السادسة والثلاثين العادية للجمعية العامة . ولقد أيدنا تمام التأييد القرار ٣٦/٢٧ ، الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ . وأود أن اكرر الايمان الراسخ لوفد بلغاريا بأن هذا العمل يشكل خرقا بالغ الخطورة للقانون الدولي والمعايير الأساسية للسلسوك

الدولي المتمدن . فضلا عن ذلك ، انه يشكل عملا من أعمال العدوان المسلح نرى أنه بحكم طبيعته ، ونطاقه ، وآثاره الممكنة ، يرقى الى استعمال الأسلحة النووية ، وهو عمل شجبتة الأمم المتحدة باعتباره أخطر جريمة ضد الانسانية .

ان الهجوم الاسرائيلي ضد المفاعل النووي الذي كان قد وضع في ظل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يشكل هجوما ضد الوكالة ونظام ضماناتها . ولقد هدد وأعاق تطویر الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وكان مساسا بالحق السيادي للدول في بناء اقتصادها الوطني . وكان هدف هذا الهجوم هو الاضرار بمعاهدة عدم الانتشار والنظام الكامل للاتفاقات الدولية في مجال الحفاظ على السلم ونزع السلاح ، فضلا عن تقويض دعائم سلطة المنظمة العالمية وأجهزتها . وأود أن أكرر أن أولئك الذين لا يزالون يميلون الى النظر الى غارة القرصنة هذه على أنها جاءت بالمصادفة ، وان كانت تستحق الادانة ، يخدعون أنفسهم تماما . ان سلسلة الأحداث قد أثبتت علمي . نحو قاطع أن هذا الهجوم كان جزءا لا يتجزأ من استراتيجية طويلة المدى غايتها في النهاية هزيمة حركة التحرر الوطني في ذلك الجزء من العالم ، واعادة سيطرة الامبريالية على الشرق الأوسط .

لقد تبنت اسرائيل سياسة تعزيز لأمنها عن طريق التوسع واشاعة الدمار والموت وسقط جيرانها . ولقد تعززت في هذا الصدد باعتمادها على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، التي هي بلد سعى منذ وقت طويل الى تحويل الشرق الأوسط والخليج الفارسي الى منطقة نفوذ له . ان الولايات المتحدة ، عن طريق اتفاقات كامب ديفيد ، قد مهدت الطريق أمام المعتدي ، ومكنته من أن يقوم بهجمات انتقائية ضد البلدان العربية منفردة . لقد قدمت الولايات المتحدة الموارد المالية ، والأسلحة الحديثة التي استخدمت في العدوان . ان مساعدة الولايات المتحدة وحدها ، وفوق كل شيء ، هي التي عززت يد اسرائيل التي نجد أن تحدياتها الوقحة تعد تحديا للمنظمة العالمية . ان هذه المساعدة ذاتها قد شجعت اسرائيل على ارتكاب الجرائم أملا في أن تفلت من العقاب .

ان الادانة العالمية للهجوم الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية للأغراض السلمية ، الذي يجري بحثه حاليا للمرة الثانية في دورة عادية للجمعية العامة ، قد أوضح على نحو أكثر اقناعا ما لسياسة اسرائيل العدوانية من أثر يزعزع الاستقرار زعزعة شديدة في الشرق الأوسط

وخارجه . ومن الآثار الخطيرة لهذه السياسة هي أنها قد جعلت العالم يواجه تهديدا مباشرا بحدوث صراع نووي . وباللجوء الى العمليات العسكرية التي تمحو الخط الفاصل بين استعمال الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، فان العسكرية الاسرائيلية ، في واقع الأمر ، أخذت المبادرة في أن تكون أول من يستعمل الأسلحة النووية .

ان تسوية أزمة الشرق الأوسط لا تنسجم مع الصفقات المنفصلة التي لا تؤدي الا الى تردي الصراع وتفاقمه . والطريق الوحيد السليم لتحقيق السلم والأمن الدائمين لكل البلدان في هذه المنطقة التي عانت طويلا ، يمر من خلال تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط . وهذه التسوية يجب أن تتم على أساس عريض عن طريق الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد جمال (قطر) : في الوقت الذي قد حذر فيه تقرير الأمين العام ، في

أمانة وصدق ، من مغبة وقوع الأمم المتحدة في شرك الجمود واللافاعلية ، وبينما قد أثنى المتحدثون خلال المناقشة العامة على نفاذ بصيرة السيد الأمين العام ، مؤيدين دعوته الى ضرورة درء هذا المصير المظلم الذي يتهدد المنظمة ، قد يتساءل سائل ، وما معنى عودة الجمعية العامة الى مناقشة بند " العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي القائم فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين " ، ألم تفرغ من مناقشة هذه القضية ، واتخذت قرارا بشأنها في حينه ؟

ولا شك ان الاجابة على مثل هذا التساؤل تدخل في صميم القضية التي فجرها التقرير المذكور . واذا جاز لنا أن نجيب على هذا السؤال بسؤال آخر ، نقول : وهل تنتهي معالجة مشكلة دولية معينة بمجرد اتخاذ قرار بشأنها ؟ أو يقول آخر : هل صدور القرار كفيل في حد ذاته بأنهاء المشكلة المثارة ، خاصة اذا ظل هذا القرار حبيس السطور ، وحبرا على ورق ؟ ان هذا السؤال مع بساطته يلخص المأزق الذي يواجه المنظمة في الوقت الحاضر . فالأزمات والمشاكل تتراكم تباعا ، والقرارات المتعلقة بها تتراكم هي الأخرى على الورق . ولكن الشيء الوحيد المقتد

هنا هو الحل العملي . ومن ثم كان ترحيل القضايا والمشاكل الدولية الرئيسية ، مثل القضية الفلسطينية ، وقضية ناميبيا ، على سبيل المثال لا الحصر ، من جدول أعمال الى آخر ، ليس من قبيل العبث . ولكنه في الواقع يرمي الى تأكيد جملة حقائق من بينها :

أولا ، ان حق اي شعب في تقرير مصيره لا يسقط بالتقادم ، ولا يضيع لأن مغتصب هذا الحق ينكره . ثانيا ، تأكيد ارادة المجتمع الدولي ، ورفض التفريط فيما أوتمن عليه . ثالثا ، الانطام للطرف المغتصب المعتدى الأقوى في الغالب ، هو بمثابة الحكم علو هذه المنظمة بالموت . هذه هي بعض مبررات الاصرار علو ابقاء القضايا الهامة المستمرة بلا حل مفتوحة ، حتسى ولو كان لذلك بعض الآثار الجانبية السلبية ، مثل ابراز المأزق الذي اشرنا اليه ، أو ما يسمى ، عن صدق أيضا ، بلا فاطية الأمم المتحدة ، فليس من الحكمة في شيء دفن الرؤوس في الرمال . ان الجريمة الدولية النكراء التي ارتكبتها اسرائيل بالهجوم المسلح السافر علو المفاعل النووي العراقي " اوزيراك " الواقع بمشارف العاصمة العراقية بغداد ، بعد ارتكابها جريمة أخرى بانتهاك المجال الجوي لأكثر من بلد عربي ، هذه الجريمة لم يقلل ملفها بمجرد صدور قرارات الادانة من جميع الهيئات الدولية ، ومنها مجلس الأمن والجمعية العامة ، وتنديد جميع شعوب وحكومات العالم ، ومن بينها حكومة الولايات المتحدة نفسها التي امدت اسرائيل بالطائرات المقاتلة النفاثة اى - ١٦ التي مكنتها من تنفيذ جريمتها . فهذه كانت ردود الافعال العالمية . اما اثار الجريمة علو المستوى الدولي ايضا ، فقد تجاوزت حدود الفعل المستهجن نفسه .

فلو وضعنا ردود الأفعال علو جانب ، وتمعنا بعمق في هذا الاعتداء المسلح ، لا دركنا بدون غناء يذكر ان اسرائيل قد استهدفت الو جانب حرمان العراق من حقه المشروع في الانتفاع السلمى من معطيات العلم والتكنولوجيا . بتدمير رمز هذا الطموح الحضارى المتمثل في منشآت النووية ، استهدفت ان تدمر معه الشرعية التي تكرسها الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، وان تفرض بدلا منها ، قانون الغاب الذى يعطيها الحق في ان تختار الفريسة وتنقض عليها وقتما وكيفما شاءت ، بلا عقاب .

لقد كان العراق من بين أوائل الدول التي انضمت الو المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية . فقد وقع عليها في أوائل تموز/ يوليه عام ١٩٦٨ ، وصدق عليها يوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٩ ، كما عقد في عام ١٩٧٢ ، اتفقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق

الضمانات على جميع نشاطاته النووية ، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . والو جانب ذلك ، عقد العراق اتفاقيات تعاون ثنائية مع عدد من البلدان ، ايمانا منه بأهمية التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية . في الأغراض السلمية ، كما اشرفت لجنة الطاقة الذرية العراقية ، بالاشتراك مع منظمات أخرى ، على تنظيم العديد من المؤتمرات وحلقات الدراسة الدولية ، بفرض تدعيم وتنمية التعاون في مجال البحث العلمي والتقني ، ونستخلص من ذلك ان جميع نشاطات العراق النووية كانت تتم في وضح النهار وتحت مظلة الشرعية الدولية ، بما في ذلك خضوعها لضمانات الرقابة الدولية . اى لم يكن لدى العراق ما يريد اخفائه .

ولكن هذه الصورة لا تستكمل الا اذا اوضحنا ان اسرائيل قد اقامت نشاطها النووى الذى يعود الى عام ١٩٤٩ على التكم والسرية نتيجة لعدم شرعية هذا النشاط ولا احسبني في حاجة السرا ان اعيد على اسماع المندوبين الموقرين وقائع وتفاصيل عطيات القرصنة والسرقه والاخطاف والاغتيال ، في عرض البحر ، وفي قلب اوربا وداخل الولايات المتحدة نفسها ، باعتراف المسؤولين الغربيين ومسؤولي وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، الى جانب مساعدات بعض الدول الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص . وقد اعترفت تقارير هذه المخابرات ، المعلنه أو المتسربة عن عمد ، بحيازة اسرائيل للأسلحة النووية ، ولا زلنا نذكر التفجيريين الغامضين اللذين قد رصدتهما قمر تجسس صناعي امريكي بالقرب من ساحل جنوب افريقيا في ايلول /سبتمبر من عام ١٩٧٩ ، الأمر الذى قد فضح تعاون اسرائيل وحكومة بريتوريا في تنفيذ برنامج مشترك لاستحداث الاسلحة النووية . وفي ضوء ما تقدم ، يكون القول بأن اسرائيل ترفض التوقيع على اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، ولكن الادهى من كل ذلك ان هذا الكيان الصهيوني الخارج على القانون يحاول ان يفرض على منطقة الشرق الأوسط قانونه الخاص بقوة السلاح والابتزاز النووى .

ان وفد دولة قطر يحذر من ان استمرار رفض اسرائيل تنفيذ قرارات الهيئات الدولية المتعلقة بالاعتداء المسلح على المنشآت النووية العراقية ، وصفة خاصة قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (سنة ١٩٨١) سوف يمثل سابقة من شأنها ان تقوض قواعد السلوك والعلاقات الدولية الراسخة . فضلا عن ان فشل مجلس الأمن حتى الآن في فرض العقوبات الرادعة على اسرائيل له دلالة خطيرة . والا فما هي

قيمة الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنفق السنوات في المناقشات والمفاوضات المضنية من أجل التوصل اليها اذا كان في وسع عضوبهذه المنظمة مثل اسرائيل ، لا ان يتنكر لها فحسب ، بل وأن يتعامل معها بازدراراً .

لذلك يشدد وفد دولة قطر على ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على احترام المعاهدات الدولية من ناحية وفرض العقوبات اللازمة ، وفقاً لحكام الفصل السابع من الميثاق ، على أي عضو ينتهكها ، من ناحية أخرى .

كما يحذر وفد دولة قطر من انه ما لم تخضع النشاطات النووية الاسرائيلية لضمانات وضوابط الرقابة الدولية ، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ستتمادي اسرائيل في اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية مستخدمة كل ما في حوزتها من اسلحة ، بما في ذلك سلاح الابتزاز النووي .

السيد ليانو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : في السابع من حزيران / يونيه

١٩٨١ قامت الحكومة الاسرائيلية متحللة من جميع المبادئ الاخلاقية ، بارسال طائراتها العسكرية لقصف منشآت نووية في العراق . لقد كان هذا جريمة عدوان خطيرة أثارت الاستهجان العالمي . وقد شجب مجلس الأمن والجمعية العامة بشدة في قراراتهما هذا الانتهاك وطالبا بأن تقوم اسرائيل بدفع التعويض الفوري الكافي عن الاضرار المادية والخسائر في الارواح البشرية الناجمة عن ذلك العمل المذكور .

لقد انقضى عام ، ولم ترفض اسرائيل فقط ان تدفع أية تعويضات الى الطرف الذي كان ضحية تحدى قرارات الأمم المتحدة والرأى العالمي . ولكنها صعدت ايضا من عدوانها . فقد ضمت بشكل كامل بمقتضى تشريع اصدرته الازاعي السورية المحتلة لمرتفعات الجولان . وقامت بغزو واسع النطاق للبنان ، واقامت حصارا على بيروت من القوات المسلحة المكثفة . ثم بدأت في تقثيل المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين بطريقة عمدية . وهي جريمة اثار العالم ، ورفضت حتى الآن ان تسحب قواتها من لبنان . لقد اشرنا من قبل الى ان الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية لا يعتبر حادثا منفصلا ، ولكنه يعتبر خطوة محسومة في سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية تجاه البلدان العربية . وقد برز هذا نتيجة تتابع الاحداث في العام الماضي . ان تهور اسرائيل يعود الى الدعم والتواطؤ اللذين تحصل عليهما من قوة عظمى . وقد زاد الجنون المزدوج للعدوانية الاسرائيلية في العام الماضي من حدة التوتر في المنطقة ، وهدد السلم والأمن العالميين .

لقد لجأت اسرائيل الى حجج مختلفة في محاولة لتبرير غارتها الاجرامية على المنشآت النووية العراقية ، وكانت حجتها الرئيسية هي ان المنشآت كانت تستخدم - كما تزعم - في تطوير الأسلحة النووية ، مما يشكل تهديدا لأمن اسرائيل ، وبالتالي فانها اضطرت الى القيام بما يسمى بالتصرف الوقائي . وحتى الآن ، فان جميع أعمال العدوان الاسرائيلية تقريبا ارتكبت بحجة "امننا" وهذا هو منطق قطاع الطرق الذي رفضناه جميعا . لقد اعطت العراق مرارا ان منشآتها النووية كانت تستخدم للأغراض السلمية . ولذلك ، فقد كان من العقيم بالنسبة لاسرائيل ان تبرر عدوانها بتلك الحجج الواهية .

في ضوء استمرار اسرائيل في سياسة العدوان والتوسع ، ورفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ولا سيما تهديدها بشن هجوم جديد على المنشآت النووية العراقية ، من الضروري ان نبحث هذه المسألة مرة اخرى في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وينبغي ان تدان اسرائيل مرة اخرى على عدوانها وتوسعها الاجراميين . كما يجب ان تكفل الحقوق السيادية للعراق وجميع البلدان العربية الاخرى ، بما في ذلك الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وحق السعي الى التقدم العلمي والتكنولوجي .

السيد مارتينوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : لقد ادانت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بحزم غارة القرصنة التي شنها الطيران الاسرائيلي على المركز النووي العراقي بالقرب من بغداد ، والتي كانت عملا عدوانيا مدبرا لم يسبق له مثيل ينتهك ميثاق الامم المتحدة ومعايير السلوك الدولي .
ينبغي عدم النظر الى العمل العدواني الاسرائيلي بصورة منفصلة . ان كان ذلك العمل العدواني كما أكدت جميع الوفود التي تحدثت اليوم ودون استثناء - حلقة اخرى في السلسلة الطويلة لجرائم تل ابيب ضد البلدان والشعوب العربية ، كما كان خطوة اخرى في التهديد المتصاعد الخطير للسلم والأمن الدوليين .

ان العمل العدواني المسلح المبيت ضد المركز النووي السلمي العراقي لا يشكل خرقا صارخا لسيادة دول اخرى ، وتدخل مفضوحا في حقها الثابت في تطوير العلم والتكنولوجيا فحسب ، بما في ذلك الاستخدام السلمي للطاقة النووية لمصلحة شعوبها ، ولكنه يعد ايضا بمثابة ضربة مدودة ضد نظام عدم الانتشار ، ونظام الضمانات الدولية لاستخدام الطاقة النووية الذي وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان تطوير التعاون الدولي في هذا المجال يعد امرا مستحيلا بغير احترام المعايير الدولية الموضوعة والامتثال لها .

لقد أدان مجلس الأمن بالاجماع عمل القرصنة الاسرائيلي ، باعتباره انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومعايير السلوك الدولي ، وطالب - بشكل حاسم - بأن تمتنع اسرائيل في المستقبل عن أي افعال أو تهديدات من هذا النوع لقد تمت ادانة العدوان الاسرائيلي ضد العراق أيضا من قبل مجلس المديرين ، والمؤتمر العام للمنظمة الدولية للطاقة الذرية الذي اختتمت دورته مؤخرا ، والذي - كما هو معروف - لم يقبل أوراق اعتماد وفد اسرائيل .

لقد كان اعتماد الجمعية العامة بالأغلبية الساحقة للقرار ٢٧/٣٦ بشأن العمل العدواني الاسرائيلي ، على قدر كبير من الأهمية السياسية . وقد أيدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية النداء المباشر الذي وجهه القرار الى جميع الدول لتكف فوراً عن تزويد اسرائيل بأي اسلحة أو مواد

(السيد مارتينوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

متعلقة بها تمكنها من ارتكاب اعمال عدوانية ضد دول أخرى . ويعرف الجميع ان الهجوم العدواني الاسرائيلي ضد العراق قد تم ارتكابه بواسطة التكنولوجيا العسكرية الامريكية . وتؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أيضا الطلب الموجه الى مجلس الأمن والسوارد في ذلك القرار باتخاذ اجراءات قمعية فعالة ضد اسرائيل لوضع حد لسياساتها في التوسع والاحتلال والضم . ان جدوى القرار ٢٧/٣٦ تصيح اكثر وضوحا في ضوء آخر عمل عدواني ارتكبه اسرائيل ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني . فمرة أخرى ، الحق الموت والمعاناة بالشعب العربي بواسطة الاسلحة الامريكية التي وضعت في ايدي المخربين الصهاينة . لقد ارتكبت اسرائيل أعمال الابادة في لبنان في اطار تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تمول وتسليح اسرائيل وتشجعها على اتباع سياسة اجرامية معادية للعرب ، وذلك حتى تضمن - في نهاية المطاف - مصالحها الحيوية الكبرى في المنطقة .

ان محاولات اسرائيل ايجاد كل التبريرات لأعمالها بدعم من مؤيديها ، حتى تضع نفسها فوق القانون الدولي والمعايير الأولية للسلوك الدولي ، كلها محاولات لا طائل من ورائها . وينبغي ألا تحظو بأى اهتمام على الاطلاق ، وهي لا ترمي بوضوح الى تبرير الأعمال فحسب ، بل الى ارهاب البلدان المجاورة ، وذلك بالاعتقاد باحتمال ارتكاب اعمال مشابهة في المستقبل . يعتقد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بأن على الامم المتحدة ، ومجلس الأمن والجمعية العامة ، ان تعتمد - في ضوء التصعيد المستمر للعدوان الاسرائيلي - تدابير فعالة - وفقا لميثاق الأمم المتحدة - لمنع المعتدى والدفاع عن سيادة وسلامة ووحدة اراضي البلدان العربية ، وعن الحقوق المشروعة للشعوب العربية ومصالحها .

السيد نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الصعب تصور عمل

عدواني اكثر عمدا واكثر وحشية من الهجوم الاسرائيلي الفاشم الذي وقع في حزيران / يونيه

الماضي علو المفاعل النووى اوزيراك قرب بغداد . فضلا عن طابعة الذى لم يسبق له مشيل ،
فان هذا الهجوم الذى تم في انتهاك صارخ للمجال الجوى العراقى والاراضى العتراقية انما
يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعاون الدولى من اجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ونظام
منع الانتشار ، ونزع السلاح ، والأمن الدولى .

وقد ورد لسان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ان الهجمة الاسرائيلية قوضت نظام الضمانات الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية . كما انها تدل على انه حتى الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار لا يمكن ان يكفل سلامة المنشآت النووية السلمية لدولة ضد عمل جنوني لمعتد عقد العزم على العدوان .

وفي اطار نزع السلاح ، فان الهجمة الاسرائيلية ضد مفاعل اوزيراك ، تشير قضية خطيرة فيما يتعلق بأمن المنشآت النووية السلمية ضد العدوان العسكري . ان المناقشات التي دارت داخل لجنة نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فضلا عن الفتاوى العلمية بشأن هذا الموضوع ، لا تدع أي مجال للشك بأن الهجمة على منشأة نووية بأسلحة تقليدية سينتج عنها نفس الأثر الذي ينتج عن استخدام الأسلحة النووية ، وسوف تؤدي الى تلوث بالاشعاع واسع النطاق في الدولة التي تقع ضحية لمثل هذا العدوان وحولها . وقد استجابت لجنة نزع السلاح للقضية وذلك ببحث مقترحات مختلفة لتعزيز القانون الدولي الراهن ، فيما يتعلق بحماية المنشآت النووية المدنية ضد الهجمات العسكرية ، بما في ذلك اقتراح السويد بتضمين احكام اضافية مناسبة في صلب مشروع الاتفاقية الخاصة بالاسلحة الاشعاعية .

ومن المعروف انه حتى الحوادث الصغيرة الشأن في المفاعلات النووية الموجودة في البلدان المتقدمة النمو قد اثارت القلق الواسع في العالم كله . لذلك فان رد فعل بعض الدول على الهجمة الاسرائيلية على مفاعل اوزيراك يشير الى الحيرة . فبدلا من ان تفكر مليا بالاهتمام والقلق الواجبين في الآثار الخطيرة لهذه الهجمة ، وان تحت على اتخاذ تدابير لمنع تكرارها في المستقبل ، فانهم استخدموا هذه القضية لتحويل الاهتمام الى قضية لا علاقة لها بهذا الموضوع ، هي قضية تعزيز نظام الضمانات الدولي المعترف به ، وهو نظام كاف ولا تعتوره أية عيوب خطيرة . وفي الاطار الاقليمي ، تكشف هجمة اسرائيل عن الجانب الشرير لسياسة الهيمنة . فبعد ان طورت اسرائيل القدرة على امتلاك السلاح النووي ، التي تؤكد وجودها بشهادة خبراء الأمم

المتحدة ، اعلنت عن عزمها بأن تحرم الدول الأخرى في المنطقة من امكانية تطوير برامجها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وهدفها هو أن تحقق تفوقا تكنولوجيا حاسما في المنطقة وأن تبقى عليه ، حتى لو اضطرها ذلك الى انتهاك قواعد القانون الدولي ، وتحدى الرأي العام العالمي .

لقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذي يدين فيه الهجوم الاسرائيلي ويطالب اسرائيل بأن تحجم عن القيام بمثل هذه الأعمال أو التهديد بالقيام بها في المستقبل . وطلب مجلس الأمن من اسرائيل أيضا ان توضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبدلا من الامتثال للنداء الجماعي لمجلس الأمن ، رفضت اسرائيل هذا القرار ، كما رفضت القرار الذي اعتمده الجمعية العامة الذي يدعو الى دفع التعويض المناسب عن الدمار المادي وفقدان الارواح ، اللذين نجما عن عملها هذا . وقد ذهبت اسرائيل في صلفها وعنادها شوطا أبعد ، فقد هددت صراحة باعادة مثل هذه الهجمات في المستقبل متو ما اختارت ذلك . ولا يدهشنا ، في ظل هذه الظروف ، ان لا تجد الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمامها من خيار الا ادانة اسرائيل بتعليق عضويتها في الوكالة . ومن الواضح أن استمرار وجود اسرائيل في الوكالة ، الذي يمكنها من ان تحصل على المنافع كاملة من عضويتها ، لن يكون متمشيا مع عملها اللامسؤول ، الذي دمر هوية الوكالة وسدد ضربة قاصمة لنظام الضمانات الذي تطبقه .

وفي ضوء العواقب الخطيرة التي يمكن ان تسفر عنها الهجمات على المنشآت النووية السلمية ، هناك حاجة الى ان تقوم الأمم المتحدة بالنظر في اتخاذ تدابير تحظر بموجبها شن الهجمات على هذه المنشآت . ان دراسة الآثار السياسية لمثل هذه الهجمات لا تقل اهمية عن تقييم مدى الدمار الذي تلحقه بالحياة البشرية والبيئة . ويمكن لهذه الممارسة ، اذا اضطلعت بها الأمم المتحدة ، ان تبرز خطورة التصرف الاسرائيلي والاحطار التي تتعرض لها عملية تطوير البرامج

النووية السلمية في المنطقة والكامنة في التهديد الذي اطلته اسرائيل صراحة بتدمير منشآت هذه البرامج متوشحات .

السيد جلال (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اضطرت الجمعية

العامية ومجلس الأمن في مناسبات عديدة الى بحث المسائل ذات الصلة بالانتهاكات الاسرائيلية لمبادئ الميثاق ورفض اسرائيل الامتثال لقرارات المجتمع الدولي . ان موقفها الصلف القائم على مفهوم انها وحدها على حق ، ادى بها الى اتخاذ اجراءات يتعذر على أقرب اصدقائها الدفاع عنها . لذلك ، فاننا حين ننظر في مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية ، لا ينبغي ان ننظر اليه كواقعة منفصلة ، ولكن بالأحرى كعنصر في استراتيجية اسرائيلية كبرى تقوم على التخويف والتوسع من خلال استخدام القوة ضد جيرانها . والواقع اننا شهدنا لعدة عام ، منذ هجوم اسرائيل على المنشآت النووية العراقية ، انتهاكات اسرائيلية مستمرة وأكثر كثافة للقانون الدولي .

لقد صدقت نيؤتنا بانه قبل عام واحد بالضبط من الغزو الشامل للبنان ، قامت اسرائيل دون اى استفزاز ، بالهجوم على المنشآت النووية العراقية السلمية ودمرتها . ان الآثار المترتبة على هذه الهجمة عديدة . أولا ، لقد شككت في جدوى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والعراق طرف فيها ، بينما رفضت اسرائيل التوقيع عليها . ثانيا ، شككت أيضا فيما اذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من خلال الصكوك القانونية الدولية ، قادرة على حماية قيام الدول بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية . ثالثا ، شككت سابقة خطيرة لسلوك مماثل يمكن أن يزيد من تضائل فعالية تلك المعاهدة ونظام الضمانات . رابعا ، سوف تخلق خطرا هائلا ومجازفة بفقدان الارواح البشرية اذا شن هذا الهجوم على منشأة نووية عظمى .

وإدراكا لخطورة الموقف ، اعتمد مجلس الامن القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الذى حدد بما لا يدعو مجالا للشك بأن " . . . الاعتداء* العسكرى الاسرائيلى يمثل انتهاكا صريحا لميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك الدولى " . كما طالب القرار اسراييل بأن تضع منشآت النوية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن تدفع تعويضات عن تدميرها للمفاعل النووى . ومع ذلك ، لم يستطع مجلس الامن ان يضمن الامتثال لقراره ، وما انه لم يلتفت الى هذا القرار ، فقد اعتمدت الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة في تشرين الثانى / نوفمبر من العام الماضى القرار ٣٦ / ٢٧ بأغلبية ساحقة . ويطلب هذا القرار اسراييل بأن تدفع " تعويضا عاجلا وكافيا عما وقع من ضرر مادى والخسارة فى الارواح نتيجة العمل المذكور " كما طالب القرار مجلس الامن بأن يقرر فرض عقوبات فعالة ضد هذا التصرف .

وقد أيد وفد بلادى القرارين ، ليس فقط لأن هذه الهجمة تنتهك أقدس مبادئ الميثاق ، ولكن لانها ايضا هددت بالخطر تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية فى البلدان النامية . ان العمل الاسرائيلى يشير قلق بلدى بشكل خاص ، حيث انه الان بصدد تطوير برنامج النووى . وهذا البرنامج يتمشى مع اهدافنا الانمائية والتزاماتنا كدولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار ، فضلا عن قبولنا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان رفض اسراييل التخلي عن حقها الوقائى المزعوم فى مهاجمة وتدمير المنشآت النووية السلمية للبلدان الاخرى سوف يضع سابقة خطيرة ، بحيث لا يمكن لأى بلد ، لديه برنامج نووى سلمى يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ان يشعر بأنه فى مأمن من هذه الهجمات . ان ما يتعرض للخطر هنا هو حق الدول فى ان تظهر قدراتها العلمية والتكنولوجية لكي تحقق الآمال والطموحات التى تصبو اليها الشعوب فى البلدان النامية . ولذلك ، فقد شدد وفد بلادى فى بيانه ، الذى ألقاه امام مجلس الامن ، على انه ينبغي ان يتخذ المجلس تدابير تجبر اسراييل على دفع تعويضات ، لكي يظهر المجلس للعالم ان مثل هذه الاعمال لن تمر دون عقاب .

ومن الواضح ان هجمة اسراييل لم تكن بأى حال من الاحوال ناتجة عن تهديد عسكرى تمثله المنشآت النووية السلمية العراقية . لقد اكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

والدولتان المشتركان بصورة مباشرة في تشييد المنشآت النووية ، وهما فرنسا وايطاليا ، انه لا يمكن استخدام هذا المفاعل للاغراض العسكرية . والنتيجة الوحيدة التي يمكن ان نخلص اليها في هذه الحالة هي ان اسرائيل مصممة على استخدام قوتها العسكرية الكاسحة ضد اهداف غير عسكرية لتضمن سيطرتها على المنطقة .

وفي ضوء ما هو قائم ، فانه من الواضح ان زعم اسرائيل بأنها قامت بهذا العمل للدفاع عن النفس يعد بلاشك محاولة اخرى لتحريف مبدأ مقدس من مبادئ الميثاق لتبرير عدوان صارخ . فضلا عن ذلك ، فان اسرائيل لم تبد اي اسف لانتهاكها سلامة الاراضي العراقية . كما انها رفضت ان تدفع تعويضات عن هجمتها العسكرية متدرة بحجج واهية . ومع ذلك ، اكدت أنها تحتفظ لنفسها بالحق بالقيام بأعمال مشابهة في المستقبل . ونسأ على ذلك ، لابد من ان تتخذ تدابير اخرى لضمان الوقاية من الهجمات على المنشآت النووية السلمية .

لقد صرح وفد بلادى امام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بما يلي :
أولا ، تأييد المطالبة بتعويض العراق ، ثانيا ، مطالبة اسرائيل بأن تخضع برنامجها النووي لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وثالثا ، ان القيام بأقل من ذلك سوف يشكك في مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة حظر الانتشار ، وحتى في الامم المتحدة ذاتها .

وختاما ، يمكن للمرء ان يقول انه لو كانت هذه المنظمة قد اتخذت تدابير الزامية ازاء الهجمة التي تعرض لها العراق ، لاصبح بوسعها الحد من الاعمال العدوانية الاسرائيلية اللاحقة . وفي حقيقة الامر ان اسرائيل سوف تواصل صلفها وسوف تشهد شعوب المنطقة امثلة جديدة من العدوان الاسرائيلي ، ما لم يتم الاعراب عن الارادة الجماعية للدول الاعضاء ووضعها موضع التنفيذ .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للمرة الثانية

على التوالي تدعى الجمعية العامة الموقرة لبحث مسألة ذات خطورة بالغة لما لها من آثار على السلم والامن الدوليين .

فمنذ ثمانية عشر شهرا قامت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بارتكاب عمل عدواني سافر ضد دولة عضوفي الامم المتحدة ، هي جمهورية العراق ، التي اود ان تؤكد من جديد تأييدنا وتضامننا الكامل معها .

والنسبة لنا ، فان الهجوم على المنشآت النووية المكرسة للاغراض السلمية قد دلل على انه ليس هناك بلد في المنطقة بمنأى أو بمعزل عن سياسة اسرائيل العدوانية . ان هذا العمل العدواني ضد دولة ذات سيادة يعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي وللجاءى المقدسة المتعلقة بالاستقلال والسيادة الوطنية ولجاءى ميثاقنا . وذلك يدل ، لسوء الحظ ، على ان الكيان الصهيوني الذى ولد من الحرب لا يعيش الا بالحرب .

ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الهجمة المخزية على العراق حدثت في أعقاب انتهاك اسرائيل المجال الجوى لبلدين عربيين اخرين . ان جمعيتنا ، شأنها في ذلك شأن مجلس الامن ، قد سنحت لها الفرصة للتعبير عن آرائها تجاه هذا العمل العدواني ، واعربت ايضا عن شجبها الجماعي له .

ان ما هو معروض امام الجمعية اليوم هو بحث العواقب والآثار الخطيرة لهذا العمل العدواني ، فهو ، فمن ناحية ، له آثار على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى المنطقة ، ومن ناحية اخرى ، له آثار على السلم والامن الدوليين .

ان تدمير منشآت نووية خاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ، في الوقت الذى يرفض فيه الكيان الصهيوني - المعروف لكل الناس بأن لديه أسلحة ذرية - ولكنه يرفض بعناد ان يضع منشآته تحت رقابة تلك الوكالة - يشكل انتهاكا متعمدا للجاءى الوارده في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وللجاءى الوارده في الاعلان المتعلق باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية .

ولكن ما هو اشد خطورة من ذلك ، - وهو السبب الاساسي الذي حدا بي للقاء بياني اليوم ، - هو ان قادة اسرائيل الذين رفضوا ان ينفذوا أحكام قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اعتمده مجلس الامن بالاجماع ، يلوحون اليوم بتهديد تكرر جريمتهم ضد العراق أو ضد اي بلد آخر في المنطقة ينوي تطوير مفاعلات نووية للأغراض السلمية . وهكذا نجد ان هذا السيف المعلق فوق أعناق كل البلدان التي تحاول ان تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية ، يشكل تهديدا خطيرا للسلم ، ويأتي بعنصر جديد من زعزعة للأمن في العلاقات الدولية .

ان نظرية العدوان الوقائي التي يقيم عليها القادة الاسرائيليون اليوم سياستهم ضد البلدان العربية تشكل سابقة جديدة باحتوائها حيث انها قد تكون الاصل في اضطرابات خطيرة في العلاقات الدولية .

وهكذا ، فان اية دولة تظن انها اكتشفت خطرا على أمنها في الأنشطة التي يقوم بها اي بلد آخر سواها في المجالات الاقتصادية أو العلمية أو التقنية ، يصبح جائزا لها - وفقا لهذه النظرية السخيفة - ان تبدأ عملا تزعم انه وقائي ضد ذلك البلد . وعلى هذا يعود العالم الى قانون الغاب ، حيث قد يشكل دفاع مزعوم وقائي مشروع عن النفس اساسا قانونيا جديدا لجميع اعمال العدوان ويفتح الطريق لجميع التصرفات المعتوهة . ان هذا التهديد على جانب كاف من الأهمية وينطوي على اخطار . فينبغي أخذه في الاعتبار ومن هنا ، لا بد من ان تقوم جمعيتنا بعمل حاسم يدين اسرائيل نظرا لسياستها المنهجية التي تقوم على العدوان ضد دول الاقليم ، واعتماد كل التدابير الضرورية حتى لا يتكرر في المستقبل الهجوم المسلح على المحطات النووية ، ومطالبة اسرائيل بازالة ترسانتها النووية التي تشكل تهديدا للبلدان المجاورة وتهديدا عاما للسلم والامن الدوليين .

السيد اولريتشن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني اتحدث

باسم الدول الاعضاء العشر في الاتحاد الاوروبي . ان وجهات نظر الدول العشر بشأن

الهجمة العسكرية على المنشآت النووية العراقية واثارها الخطيرة ، قد وردت بوضوح في البيان الذي تقدمنا به في مناقشة العام الماضي ، التي جرت حول هذا البند من جدول الاعمال . ان وجهات النظر هذه لازالت دون تغيير ، ان الدول العشر تكرر النداء لاسرائيل لكي تلتزم تماما بقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) بكل جوانبه . وتؤكد الدول العشر مرة اخرى الاهمية الحيوية لكل البلدان بأن تمتنع عن ارتكاب اية اعمال عنف ، يمكن ان تصعد التوترات في منطقة الشرق الاوسط ، وتؤكد من جديد حق كل الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل نظام سليم للضمانات ، ووفقا للمعاهدة الدولية لعدم الانتشار .

السيد ولد حمودي (موريثانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان مسألة

المهجوم المدبر ضد المنشآت النووية للاغراض السلمية في العراق مطروح علينا مرة اخرى ، ولم يتم نسيانه - ان اسرائيل تعتمد دائما على نسيان المجتمع الدولي .

ولكننا لم ننسى ولن ننسى هذا الهجوم ، الذي هو جزء من سجل طويل للامال من كل لون . ولن ننسى بصفة خاصة ان هذا العدوان الصارخ ضد الامة العربية وطموحاتها وتقدمها العلمي والتكنولوجي ، هو عدوان ايضا ضد كل البلدان النامية وضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ونذكر ببساطة امام هذه الجمعية الموقرة بعض الاسباب الحقيقية لهذا الهجوم الذي لا مبرر له من جانب الكيان الصهيوني في حزيران / يونيه ١٩٨١ ضد المنشآت النووية العراقية في اوزبوك .

الحقيقة الاولى لهذا العدوان تظهر بوضوح نية اسرائيل الدائبة في ان تقرر من جانب واحد مصائر كل منطقة الشرق العربي .

ان هذا العمل البربري ، شاهد جديد على وقوف اسرائيل في سبيل حصار الشعوب العربية الطبيعي الذي له ما يبرره على التكنولوجيا الحديثة . ولكن بصورة اكثر عموما ، فان الهجوم ضد اوزبوك ، هو كما قال بحق المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هو على وجه الخصوص ، بمثابة اعتداء على نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة .

كذلك نود ان نذكر بأن اسرائيل ، على النقيض من العراق ، ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، ولديها منشآت نووية عديدة للأغراض العسكرية في الاراضي التي انتزعتها منذ ١٩٤٨ .

ان وفد الجمهورية الاسلامية الموريتانية يؤمن بأن جمعيتنا يجب ان تفرض على اسرائيل الواجب في ان تحترم الشرعية الدولية مرة اخرى ، وان تتخلص من نواياها الخاصة بتكرار جريمتها في حزيران / يونيه ١٩٨١ ضد العراق . وفي هذا الخصوص ، فاننا نرحب بالاجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد الدولة الصهيونية من اجل احترام صداقية الوكالة ووثائقها وصكوكها الاساسية .

كما قيل مرارا من فوق هذه المنصة ، فان الشعوب العربية تعيش على أرض كانت لها منذ فجر التاريخ . وستظل سيدة على ارضها وسماؤها ، وعلى ثروات أمتها العظيمة ولا يمكن لتعصب اسرائيل الديني ولا ازدرائها العنصري ولا للقوة المؤقتة التي تستمد ها من المساعدات غير المحدودة التي تتلقاها من اصدقائها ، ان تغير من الامر شيئا .

ولكن رغما عن الهستيريا الانتحارية للمؤسسة الاسرائيلية فان على المجتمع الدولي ان يكفل أمن مئات الآلاف من الاشخاص الذين استقدموا من القارات الخمس لاغتصاب ارض بطرد سكانها . ان هذا الهدف لن يتحقق الا من خلال الوفاء بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، وادانة الاعمال الوحشية ، كذلك التي ارتكبت مؤخرا ضد مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين ، وضد المنشآت النووية في اوزبوك بالعراق وهو البند الذي نبهته بعد ظهر اليوم .

السيد كاليينا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان هجوم
القرصنة من جانب الطيران الاسرائيلي على مركز البحوث النووي العراقي ، في صيف العام
الماضي ، لا يزال يشير شعرا بالسخط بين الاغلبية العظمى للدول الاعضاء في منظماتنا .
لقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت العدوان عن رأيها ازاها هـذا
المهجوم الوقح من جانب زمرة العسكرية الاسرائيلية ، وادانت ذلك على نحو قاطع في القرار
٢٢/٣٦ بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي .

ان اسرائيل عندما ارسلت طائراتها الحربية تلك الطائرات التي لاتزال تمدها بها الولايات المتحدة بسخاء ، الى المجال الجوي لدولة غير منحازة ذات سيادة من أجل تدمير منشاتها النووية المخصصة للأغراض السلمية والمقامة على أراضيها ، فهي انما تتجاهل على نحو صارخ ميثاق الامم المتحدة والبادئ الاساسية للقانون الدولي . ولقد اوضح هذا العمل المشين بجلاء الدور البالغ الخطورة لتل أبيب ، التي كان من الواضح تماما في ذلك الوقت ، انها تخطط بالفعل للمزيد من تصعيد عدوانها في الشرق الاوسط .

لقد أدانت تشيكوسلوفاكيا ، ومنتهى القسوة ، مع غيرها من الدول الاخرى ، ذلك العمل الذى ليس له ما يبرره اطلاقا ، وأيدت اتخاذ تدابير عملية فعالة للحيلولة دون أية محاولات جديدة من جانب اسرائيل لمواصلة سياساتها التوسعية العدوانية الخطيرة ضد الدول العربية ، تلك السياسة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن العالميين .

ان خطر الاعمال التي على شاكلة تدمير مركز البحوث النووية العراقي يتمثل فى انها قد تؤدى الى اندلاع مواجهة عسكرية واسعة النطاق . بل ان هذا محتمل وقوعه بدرجة كبيرة ، نظرا للموقف الحرج المتوتر السائد في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ، فان هذه الاعمال في حد ذاتها يمكن ان تكون لها أوجع الآثار طويلة المدى وأخطرها نظرا لحقيقة انه قد تم التصريح بنشر كميات كبيرة من المواد الاشعاعية .

ويتضمن المقترح الذى قدمه الاتحاد السوفياتي الى الدورة الحالية للجمعية العامة تدابير فعالة لمنع هذا النمط من العمل ، وذلك المقترح خاص بتكثيف الجهود للقضاء على خطر الحرب النووية ، وضمان التطوير السلمي للطاقة النووية .

اننا نؤيد تمام التأييد المقترح القائل بأن الجمعية العامة يجب ان تعلن ان التدمير المدبر للمنشآت النووية للأغراض السلمية ، وان كان قد تم بأسلحة تقليدية ، الا انه في جوهره معادل تماما لهجوم نووى . اى انه عمل من ذلك النوع الذى اعتبرته الامم المتحدة ابشع جريمة ترتكب ضد الانسانية . ونحن نعتقد ان اعتماد مثل هذا المقترح من شأنه ان يلعب

دورا حاسما في منع أى أعمال عدوانية أخرى من هذا النوع ، تقوم بها إسرائيل .

ويجب ان تتحمل القوى الامبريالية وعلى رأسها امبريالية الولايات المتحدة ، مسؤولية العمل العدواني الذى ارتكب ضد العراق في ٧ حزيران / يونيه من العام الماضي ، لانه بدون التأييد السياسي والعون العسكري من جانب تلك القوى لاسرائيل ، ما كان يمكنها ان تستمر في هجماتها التي تتسم بطابع القرصنة ، أو غيرها من الاعمال العدوانية الاخرى الواسعة النطاق ، مثل غزوها للبنان بصورة لم يسبق لها مثيل منذ بضعة أشهر فقط ، ذلك الغزو الذى لاتزال حكومة اسرائيل تواصل تبريره بدماغوغية نمطية ووقاحة ، على أساس ما يسمى بالدفاع الوقائي عن النفس .

وكما جاء في رد حكومة بلادى الوارد في تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة ، فقد استجابت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية للطلب الذى اعيد التأكيد عليه في القرار ٢٧ / ٣٦ ، لوقف أى توريدات من الاسلحة والمواد المتعلقة بها الى اسرائيل . ومع ذلك ، لا يستطيع المرء ان يتجاهل انه لاتزال هناك ، حتى بعد اتخاذ القرار ٢٧ / ٣٦ ، ظروف مهيأة لاستمرار العدوان الاسرائيلي وللتوسع فيه بدرجة اكبر . وسوف تستمر هذه الظروف بفضل الدعم السياسي ، والاقتصادى ، والعسكرى أساسا ، الذى تقدمه الولايات المتحدة بشكل غير محدود . ان الهجوم الذى يتسم بطابع القرصنة والذى شن على مركز البحوث النووية العراقي ، وغيره من الاعمال غير القانونية التي ارتكبتها اسرائيل في الشرق الاوسط ، قد صارت ممكنة ، من حيث نطاقها وطبيعتها ، بفضل شحنات الاسلحة التي لم يسبق لها مثيل المرسله اليها من الولايات المتحدة . ان يشكل تحالف اسرائيل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية شرطا لابد منه لكل أعمال اسرائيل العدوانية وهو الركيزة الاساسية لبرنامج الهجمات الوحشية ضد الدول العربية ذات السيادة وضد الشعب العربي الفلسطيني .

وتدين تشيكوسلوفاكيا مرة أخرى ، وببالغ الشدة ، سياسة اسرائيل العدوانيــــــــــــة ،
وتلك القوى التي ساعدتها في تنفيذها . وهأمل وفد بلادي في ان تتخذ الامم المتحدــــــــــــة
المزيد من التدابير الفعالة لوقف العدوان الاسرائيلي ، ولضمان سيادة الدول العربيــــــــــــة
وسلامتها الاقليمية واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي .
ونظرا لهذا الموقف ، يؤيد وفد تشيكوسلوفاكيا مشروع القرار الوارد في الوثيقة
A/37/L.12 ، وسوف يصوت لصالحه .

السيد بالتا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أوضح ممثل
العراق في بداية مناقشاتنا هذا الصباح بشأن البند " ٢٤ " من جدول الاعمال ، الطابع
الاجرامي والقرصني للمهجوم الذي شنه الصهاينة الاسرائيليون في العام الماضي ، ضد
المنشآت النووية العراقية ، وكذلك الاثر السلبي الخطير للغاية الذي يمكن ان يشكله في
المدى الطويل على الموقف في الشرق الاوسط والعلاقات الدولية بصفة عامة .
ولا يزال العالم بأسره ، بعد انقضاء اكثر من عام على تدمير تلك المنشأة النووية بالقرب
من بغداد ، على أثر القصف الذي قامت به احدث الطائرات الامريكية الصنع بقيادة صهاينة
اسرائيليون ، يواصل - بصورة لها ما يبررها - اذانة هذا العمل الخطير الذي لم يسبق
له مثيل من أعمال ارهاب الدولة ، والذي ارتكب دون أي تبرير اطلاقا ، ضد دولة ذات سيادة
في تحد سافر لكل معايير القانون الدولي ، وكي يرتكب الصهاينة الاسرائيليون جريمتهم ،
فانهم لم يترددوا في انتهاك سيادة عدة دول عربية وسلامة أراضيها ، ويقومون بنشاط عسكري
بالغ الخطورة ليمدوا مجال عمل أجهزتهم الحربية حتى الجانب الاخر من شبه الجزيرة
العربية .

لقد أضاف الهجوم المسلح المباشر الذي قام به الصهاينة الاسرائيليون ضد العراق ،
بعدا جديدا على عدوانهم المستمر ضد الشعوب العربية . وقد أضاف اللثام مرة أخرى عن
النوايا العدوانية التوسعية الحقيقية لاسرائيل ، وكذلك عن الخطر الذي تشكل ممارساتها
على السلم والاستقرار في المنطقة . لقد تعمد الصهاينة الاسرائيليون - بهجومهم على

المنشآت العراقية المخصصة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - ان يبينوا انهم ليس هناك من حدود لنشاطهم العسكري ولا استفزازاتهم سعيا لتحقيق احلامهم في اقامة اسرائيل العظمى .

لقد ساق الصهاينة ، ولا يزالوا يسوقون حججا واهية شيرة للسخرية ، تبريرا لاعمالهم الارهابية ، ودعما لهواجسهم وأفكارهم المتسلطة ، وتهديداتهم التي لا تحتل بالقياس بمهجمات جديدة من نفس النوع ، اذا ما قررت العراق ان تعيد بناء مركزها النووي . وليس هناك من داع للتعليق على مثل هذا المنطق المنحرف .

لا يستهين الصهاينة فقط بالرأى العام العالمي ويستمعون الى المنطق أو يلتزمون به ، بل انهم يهددون بصلافة بتكرار نفس الجرائم التي ادينوا بسببها . ومن ثم ، ليس من المدهش أن نتذكر أن كل الاعمال العدوانية ، خصوصا تلك المذابح التي ارتكبت اخيرا على ارض لبنان قد القت الضوء على المخططات الشريرة والهجوم المبيت ضد المنشآت النووية العراقية . لقد فاقت صلافة الصهاينة بحق كل سجل ويجب أن تدان بكل قوة .

ان سخافة الادعاءات الاسرائيلية بالضربة الوقائية والحرب المجهضة التي لاتعرف حدودا ، قد أصبحت واضحة للعالم بأسره . ان الهدف الاساسي من الهجوم على المنشآت العراقية النووية ، بعيد كل البعد عن الاعتبارات العسكرية ، لقد كان الهدف هو لتوجيه ضربة للبلدان العربية واثارتها واذلالها وهو الامر الذي يقوم به الصهاينة منذ فترة طويلة . وكان هذا الهجوم يرمي ايضا بالتحديد الى منع الشعب العراقي من احراز تقدم في المجالات التكنولوجية والتقنية . ان المخططات التوسعية وطموحات الهيمنة الاقليمية ونظريات التفوق العرقي التي يدعمها الصهاينة هي السبب الجذري لكل ادعاءاتهم بحرمان الشعب العربي من حقه في وضع الطاقة النووية والتقدم التكنولوجي لخدمة تنميته . لقد تجاوزت اسرائيل كل الحدود عندما ادعت لنفسها الحق في أن تقرر من هم الذين يستخدمون الطاقة النووية وكيف يستخدم الصهاينة الاسرائيليون العدوان لكي ينكروا حق الاخرين في استخدام الطاقة النووية ، بينما يجدون بالنسبة لهم انه من الطبيعي أن تكون لديهم أسلحة نووية . ولهذا الغرض اقاموا علاقات من التعاون الوثيق مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ومن ثم فانهم يشكلون تهديدا خطيرا ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية وانما ايضا بالنسبة لافريقيا وسائر المناطق .

ان هجوم اسرائيل المسلح ضد المنشآت العراقية النووية ، مثل سائر اعمال العدوان الاسرائيلي الاخرى ، هو نتيجة للتعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة بين الامبرياليين الامريكيين والصهاينة الاسرائيليين . انها الطائرات والاسلحة الامريكية التي تقصف وتدمر في العراق ولبنان والتي تقتل عشرات الالاف من الشعب . انهم الامبرياليون الامريكيون الذين أشاروا وشجعوا ودعموا كل الاعمال العدوانية لاسرائيل وهم الذين قد موا كل حماية سياسيقود بلوماسية ممكنة عندما يرتكب الصهاينة جرائمهم . وليست اسرائيل وحدها ، بل الولايات المتحدة أيضا ،

يجب أن تتحمل مسؤولية تدبير المنشآت النووية العراقية والتهديدات التي تتسم بالصلافة التي تتكررها اسرائيل بأنها سوف تقوم بنفس الهجوم مرة أخرى عند ما تجد ذلك ملائماً .
لا يمكن للامبرياليين الاشتراكيين السوفييت أن يبرئوا أنفسهم من مسؤولية اعمالهم الشريرة التي أضرت بالشعوب العربية والبلدان الاخرى نتيجة للتواطؤ الاستعماري الصهيوني واتفاق الدولتين العظميين الرئيسيتين . ان الهجوم على المنشآت النووية في بغداد قد تم في وقت نجد فيه أن الموقف في الشرق الاوسط كان متوتراً للغاية بسبب التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . لقد انتهزت اسرائيل الفرصة لمهاجمة العراق في لحظة كان النزاع المسلح في منطقة الخليج ، تدعمه الدولتان العظميان الرئيسيتان الامبرياليتان ، يأخذ أبعاداً جديدة تتسم بمصاعب كبيرة للبلدين . ويتقسيم العرب والمسلمين في المنطقة ، لا يدخر الصهاينة وسعا من أجل الاستفادة من الصعوبات الهائلة التي تخلقها الامبريالية والامبريالية الاشتراكية للشعوب العربية .

ان الشعب الالباني ، خلال المناقشة في العام الماضي ، اذان بشدة العدوان الاسرائيلي ضد العراق . ونحن نكرر اليوم اذانتنا هذه . ونود أيضاً أن نعرب عن سخطنا ازاء التهديدات الصهيونية بارتكاب أعمال عدوانية اخرى مثل ذلك العمل العدواني الذي ارتكب في العام الماضي . ونود أن نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع الشعب العراقي والشعوب العربية الاخرى في هذا الكفاح ضد الاعتداءات والتهديدات الصهيونية .

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد صدم العالم أجمع

يوم ٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ بالغارة التي قامت بها الطائرات الاسرائيلية على المنشآت النووية العراقية بالقرب من بغداد ، والتي أدت الى وقوع خسائر في الارواح والممتلكات . وقد اذان المجتمع الدولي بشدة هذا العدوان المبيت باعتباره انتهاكا صارخا لجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . وقد أدرك مجلس الأمن خطورة هذا الحادث العدواني وعواقبه والآثار الوخيمة لهذا العدوان الاجرامي ، ليس فقط بالنسبة للسلام والامن في المنطقة ، بل بالنسبة للنظام الدولي القائم على أساس القانون الدولي والمواثيق الدولية وميثاق الامم المتحدة فأدانة بشدة وحذر من مغبة تكراره وكان على مجلس الأمن ألا يقتصر على ادانة هذا العمل القرصني ، بل كان عليه أن يضمن حصول العراق على التعويضات اللازمة ويفرض

العقوبات الصارمة على النظام الصهيوني وفقا للفصل السابع من الميثاق . غير أن حق الاعتراض ، الفيتو ، الذي مارسه الولايات المتحدة ، العضو الدائم في مجلس الامن ، حال دون قيام المجلس بواجبه وهو الهيئة التي أنيط بها مسؤولية المحافظة على السلام والامن في العالم . وقد طرح هذا الموضوع في الجمعية العامة في العام الماضي وهذا العام بسبب فشل مجلس الأمن في اتخاذ الاجراءات اللازمة التي ينص عليها الميثاق لمنع تكرار هذا العمل الاجرامي . ولاشك أن استمرار احباط الارادة الجماعية للمجتمع الدولي الذي يطالب بعقوبات رادعة ضد الكيان الصهيوني لجرائه وأعماله العدوانية ضد الامة العربية ، وذلك بسبب أن الفيتو الامريكي ، لم يضمن للمعتدى عدم العقاب فحسب ، بل شجعه على ارتكاب المزيد من هذه الأعمال العدوانية في منطقة الشرق الاوسط . وسوف يؤدي هذا الموقف الى قيام حالة خطيرة من الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية . وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة الى هذه الحقيقة في تقريره السنوي .

ان العمل العدواني الصهيوني ضد المفاعل العراقي يأتي كما أكدت العديد من الوفود من على هذا المنبر كحلقة أخرى من سلسلة طويلة من الاعتداءات المستمرة للكيان الصهيوني ضد الامة العربية لتحقيق اهدافه التوسعية ولفرض سيطرته وهيمنته على المنطقة . ويأتي في اطار المهام الاستراتيجية التي يقوم بها هذا الكيان بصفته رأس جسر للامبريالية في المنطقة . ان المخطط العدواني الصهيوني في المنطقة العربية ينفذ على مراحل في ظل التحالف الاستراتيجي القائم بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية . وان ضرب المفاعل النووي العراقي الذي يستخدم للأغراض السلمية وغزو لبنان واحتلال جزء من اراضيهِ وذبح سكانه المدنيين والمجازر الجماعية وجرائم القتل الجماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا ، وضم الجولان السورية ، ماهي الا أمثلة لاعمال متكاملة ضمن مخطط صهيوني شرير رهيب للسيطرة على المنطقة .

ان العمل العدواني الصهيوني ضد المنشآت النووية في العراق يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية فهو أولا ، انه عدوان من قبل كيان يمتلك التقنية النووية ، ولا تخضع برامجه النووية للضمانات الدولية ، ولا يلتزم بها . وقد أكد فريق من خبراء الامم المتحدة قدرة هذا الكيان على انتاج الاسلحة النووية ان لم يكن قد أنتجها بالفعل . وكلنا نعلم التعاون

الوثيق القائم بين النظامين العنصرين في بريتوريا وتل أبيب في مجال انتاج الأسلحة النووية . وقد شن هذا الكيان عدوانه الآثم على دولة تقيم أبحاثا نووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد صادق العراق ، كما يعلم الجميع ، على معاهدة عدم الانتشار والالتزام بالنظام الدولي للضمانات النووية ووضع منشآته تحت رقابة دولية دقيقة . ويدعي الكيان الصهيوني في تبريره لعدوانه الاجرامي انه لا يثق في هذه الضمانات التي رفض هو الالتزام بها ، ونصب نفسه حكما عليها .

وان هذا العمل الاجرامي كما أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بيانه أمام مجلس الأمن في العام الماضي يعتبر " هجوما ضد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع الانتشار ، وضد مناخ الثقة الذي ولدته هذه المعاهدة وأجهزة التحقيق التابعة لها " .

ثانيا ، ان هذا العمل العدواني يعتبر سابقة خطيرة أيضا ، لأنه اذا لم يتخذ المجتمع الدولي اجراء رادعا ضده ، فانه يمكن للكيان الصهيوني أن يستخدم في الغد حججا واهية أخرى لمهاجمة أية جامعة أو معهد للابحاث العلمية في أية منطقة عربية بحجة أنه يهدد أمن هذا الكيان ، بل ربما لا يتورع في المستقبل عن القيام بأى عمل اجرامي آخر ضد أية منشآت مدنية ، أو القيام بتصرف جنوني آخر بحجة الأمن .

والواقع أن المخطط الصهيوني يهدف الى ابقاء الأمة العربية متخلفة ، ويسعى الى حرمانها من الاستفادة من التقدم العلمي ، ولتبقى تحت رحمته .

ان خطورة العمل العدواني الصهيوني هو أنه يتم بتشجيع ودعم من دولة كبرى عضو دائم في مجلس الأمن هي الولايات المتحدة التي تمد هذا الكيان بالأسلحة والمال والتقنية الحديثة ، لتمكينه من تنفيذ سياسته العدوانية ضد الأمة العربية ، ومنعها من احراز التقدم العلمي والتقني اللازم لخدمة رفاهية شعوبها ورفع مستواها المعيشي . وأحسن دليل على ذلك هو الأجهزة الخاصة التي زودت بها الولايات المتحدة الكيان الصهيوني للمساعدة على تدوير مفاعل الأبحاث النووية في العراق بدقة ، حسب ما جاء في احدى الصحف الامريكية .

ان على المجتمع الدولي أن يدين مرة أخرى بشدة هذا العمل العدواني الغاشم ، ويطالب بضرورة تطبيق العقوبات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق ، ضد الكيان الصهيوني لضمان منع تكرار مثل هذا العمل العدواني في المستقبل . كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يدين أية دولة تقوم بتزويد الكيان الصهيوني بأية أسلحة ، أو أية مواد تمكنه من ارتكاب أعمال عدوانية ضد دول أخرى ، مما يهدد الأمن والسلام الدوليين بالخطر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يدرك الممثلون ، ان مشروع القرار في نصه المؤقت قد عمم بعد ظهر اليوم في الوثيقة A/37/L.12 . وبما أن لمشروع القرار آثاراً مالية ، فان التصويت عليه سوف يربط الى موعد سيعلم عنه في يومية الأمم المتحدة . وسوف نستمع الى المتكلمين المتبقين في المناقشة في ذلك الموعد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٠٥